زيادات الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف- مسند أبي بن كعب س أنموذجا

أ. حسن بن محمد بن أحمد آل بكري

سلم البحث في ١٤٤٦/٩/٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٦/١٠/٥هـ

ملخص البحث:

احتوى هذا البحث: "زيادات الحافظ المزي في كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأشراف), مسند أبي بن كعب س أنموذجًا, وهو يحتوي على جزء نظري ضمنته تعريفًا موجزًا بالحافظ المزي وحياته العلمية، وكذلك تعريفًا بكتابه "تحفة الأشراف"، ومكانته، ومنهجه فيه, كما يحتوي على جزء عملي درست فيه زيادات الحافظ المزي التي زادها على كتب الأئمة، من مسند أبي بن كعب س, وقد كانت دراستي للجزء النظري, بكتابة نص الحديث الذي فيه الزيادة كما أورده المزي في كتابه، حتى يتبين وجه الزيادة كما قصدها، ثم تخريج الحديث الذي أورد المزي طرقه، ودراسة أسانيده بالقدر الذي يوصل إلى درجته، ثم بعد الدراسة أبين الفائدة من الزيادة بشيء من التفصيل، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract:

This research contained: "The increases of the exemplary conservatorship in his book (masterpiece of honorable knowledge) Abi bin Ka'ab's support is a model, and it contains a theoretical part that included a brief definition of the distinguished preservation and scientific life, as well as a definition of his book "Masterpiece of Honors", his status and his approach to it, as it contains a practical part where I have studied the increases of the distinguished preservation that he has increased to the books of imams, from the backstop of Abi bin Ka'abullah. It was my study of the theoretical part, by writing the text of the talk in which the increase is reported in his book, so as to show the face of the increase as intended, and then graduating the talk that Al-Mezzi described his ways, studying his ands to the extent that he reached his degree, and then after the study demonstrating the usefulness of the increase in some detail, and ending the research with a conclusion in which I mentioned my most important findings.

المقدمة:

يُعتبر كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) الذي ألَّفه الحافظ جمال الدين أبو الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي المتوفَّى سنة ٧٤٢هـ، من أجلِّ الكتب التي جمعت أطراف أحاديث الكتب الستة المشهورة في السنة النبوية (صحيحي البخاري

ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)، وما يجري مجراها من مؤلفات بعض أصحابها (مقدمة صحيح مسلم، والمراسيل لأبي داود، والعلل الصغير للترمذي، والشمائل له، وعمل اليوم والليلة للنسائي)، فقد وصف الكتب الستة في مقدمة الكتاب بأنها "عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام"، ثم قال: "معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي وكتاب خلف الواسطي في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر في كتب السنن وما تقدم ذكره معها"(١).

- وأبو مسعود الدمشقي هو: إبراهيم بن محمد الحافظ (ت ٤٠١هـ)، وصفه الخطيب فقال:" وكان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين"(٢)، وذكر د. محمد الطوالبة في كتابه "أن اسم الكتاب "أطراف الصحيحين"، وتوجد منه قطعة خطية في المكتبة الظاهرية تتضمن المجلد الرابع(٣).

- وخلف الواسطي هو: أبو محمد خلف بن محمد الحافظ (ت بعد سنة ٤٠٠هـ)، وصفه الخطيب فقال: "وخرَّج أطراف الصحيحين"(٤)، وذكر د. الطوالبة أن اسم الكتاب "أطراف الصحيحين"، وتوجد منه ثلاثة مجلدات في دار الكتب المصرية، وأخرى في الظاهرية (٥).

- وأبو القاسم بن عساكر هو: علي بن الحسن الحافظ (ت٥٧١هـ) مؤلف كتاب "تاريخ دمشق"، واسم كتابه "الإشراف على معرفة الأطراف "، وهو في أطراف السنن الأربعة، ونسخه متفرقة في مكتبات العالم، ونسخة أيا صوفيا كاملة وواضحة في مجلدين -وعندي مصورة منها-، وقد وصف في المقدمة (ل٢/ب) كتابي أبي مسعود، وخلف فقال: "جمعا أطراف ما تضمنه الصحيحان، فكفيا ذلك من أراد تعلَّمه، وبيَّناه لمن رام تعرَّفه وتفهَّمه، وكان خلف أحسنَهما ترتيباً ورسماً، وأقلَّهما خطأً ووهماً ".

وقد كان المِزِّي مسبوقاً بالتأليف في أطراف الكتب الستة من:

١-محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه "أطراف الكتب الستة"، وصفه ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في مقدمة كتابه المتقدم (ل٢/ب) فقال: "ثم إني نظرت فيما جمعه المقدسي وسبرته، واعتبرت ما رتبه في كتابه واختبرته.. فلما تبينته بالكشف والفحص ظهرت لي فيه أمارات النقص، وألفيته مشتملاً على أوهام كثيرة، ووجدت ترتيبه ترتيباً لا يرتضيه ذو بصيرة، لأنه يُراعي الحروف تارة، ويطرحها أخرى، ولا شك أن مراعاتها في كل حالٍ أحرى".

ولم أقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً.

٢-محمد بن أحمد القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)، ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه " إتحاف المهرة "وقال: "...ثم جمع الستة أيضا قطب الدين القسطلاني"[٦]، ولم يُسمِّ كتابه.

ولم أقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً كذلك.

وجاء بعدهما المِزِّي فألَّف كتابه "تحفة الأشراف"، فسَدَّ به هذه الثغرة في المكتبة الحديثية، وقد وصفه ابن حجر فقال: ".. ثم الحافظ أبو الحجاج المِزِّي، وقد كثر النفع به" [٧]. ومن أهم أوجه النفع، تلك الإضافات العلمية التي أعطت لكتابه ميزة على ما سبقه، والتي أشار إليها في المقدمة في موضعين:

الأول: حين قال-بعد أن ذكر اعتماده على كتب أبي مسعود، وخلَف، وابن عساكر- :"وأضفت إلى ذلك بعضَ ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له من الأحاديث، ومن الكلام عليها، وأصلحت ما عثرْتُ عليه في ذلك من وهَمٍ، أو غلط "[٨].

الثاني: حين قال: ".. وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا، وما قبالته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر -رحمة الله عليهم أجمعين"[٩].

فتمثَّلت الإضافة في أمرين:

الأول: الزيادات التي زادها على كتب الأئمة الثلاثة (أبو مسعود الدمشقي، وخلف الواسطي، وأبو القاسم ابن عساكر)، وهي عماد هذا البحث.

الثاني: الاستدراكات التي استدركها على كتاب ابن عساكر فقط.

وهذه الاستدراكات قد بُحثت ودُرست في رسائل علمية، منها رسالة ماجستير بجامعة المدينة العالمية بدولة ماليزيا -كلية العلوم الإسلامية- قسم الحديث الشريف، وعنوانها " استدراكات الحافظ المزي على أبي القاسم ابن عساكر في كتاب "تحفة الأشراف" من أول الكتاب إلى نهاية مسند أنس بن مالك -دراسة حديثية"، ونوقشت عام ١٤٣٤هـ، مما يفيد بأنه مشروع مفتوح لديهم لطلاب الدراسات العليا.

مشكلة البحث:

١-ما مجالات زيادات المزي؟

٢-ما علاقة الزيادة بثبوت الحديث أو ردِّه؟

٥-ما الأسباب التي دعت الحافظ المِزِّي إلى زيادتها على من قبله في تخريج الحديث؟

أهمية البحث وأهدافه:

يمكن تلخيص أهمية البحث وأهدافه في النقاط التالية:

١-التعرف على مكانة الحافظ المِزِّي، وأهمية كتابه.

٢-بيان الملكة النقدية عند الحافظ المزي.

٣- بيان اهتمام أئمة علم الحديث بالكتب الأصول في السنة النبوية متمثلة في "الكتب الستة".

٤- جمع زيادات المزي من مسند أبي بن كعب **س**, ودراستها دراسة حديثية تحليلية. وبيان الفوائد المستنبطة منها.

٥- الإشارة إلى استفادة المزي من كتابه الآخر في الرواة "تهذيب الكمال".

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة فهارس المكتبات وأوعية الرسائل الجامعية والبحوث الحديثية المتخصصة، والدراسات التي اعتنت بتراث الحافظ المزي، لم أقف على مشروع أو دراسة علمية تتعلق بزياداته في كتاب التحفة استقلالاً، وأقرب الدراسات إلى الموضوع تلك الدراسات التي اعتنت بالحافظ المزِّي ومنهجه في كتابه "تحفة الأشراف"، وأبرزها أربع دراسات هي:

أولاً: "الحافظ المزِّي، والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة، طبعة دار عمار بالأردن عام ١٤١٨هـ، وهي رسالته للدكتوراه بالجامعة الزيتونية بتونس، فقد خصص الباب الثالث (من ص٣١١ إلى ص٣١٨) عن الصناعة النقدية في التخريج عند المزِّي في كتابه.

والفرق بينها وبين هذا البحث في أمرين:

١- أنها عامة في الصناعة النقدية في الكتاب، وليست بخصوص الزيادات التي أوردها فقط.

٣-أنه لم يدرسها دراسة حديثية وافية، ولذلك تجد أنه يذكر في صفحة واحدة ثلاث زيادات أحياناً كما في ص٢٤٨، لأن هدفه من إيرادها التمثيل، وليست الدراسة التحليلية كما هي في هذا البحث.

ثانياً: "الحافظ المزِّي، ومنهجه في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للدكتور أحمد شاكر محمود، بحث محكَّم بمجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، العدد ٤٠ في ٨ ربيع الأول ١٤٣٦هـ، وعدد صفحاته ٧٢ صفحة (من ٥٠ إلى ١٢٢).

والفرق بينه وبين هذا البحث: أن إيراده لها من باب العرض لا الدراسة.

ثالثاً: "منهج الإمام المزي في كتابه تحفة الأشراف "للدكتور اليسع محمد، بحث محكَّم بمجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان، المجلد ١٠ عام ٢٠٠٣م،

وعدد صفحاته ٣٧صفحة (من ٤٠ إلى ٧٧).

والفرق بينه وبين هذا البحث: أنه في عموم منهج المزِّي في كتابه، والباحث لم يورد فيه شيئاً من الزيادات.

رابعاً: "الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المزِّي من خلال كتابه "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للدكتور عمر بن إبراهيم سيف، بحث منشور ضمن بحوث مؤتمر "منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً" عام ٢٠١٩م، بالكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور– ماليزيا، وعدد صفحاته ١٩ صفحة (من ٣٥٣ إلى ٣٧١).

والفرق بينه وبين هذا البحث: أنه ركَّز على مظاهر الابتكار والإبداع عند المزي في منهجية كتابه، ولم يستدل بشيء من زياداته.

منهج البحث:

أولاً: كتابة دراسة مختصرة في التعريف بالحافظ المزي، وكتابه "تحفة الأشراف"، ومنهجه فيه.

ثانياً: دراسة زيادات المزي من مسند أبي بن كعب **س** كما يلي:

١–كتابة نص الحديث الذي فيه الزيادة كما أورده المزي في كتابه، حتى يتبين وجه الزيادة كما قصدها.

٢– تخريج الحديث الذي أورد المزي طرقه، ودراسة أسانيده بالقدر الذي يوصل إلى درجته.

٣– إذا كانت الزيادة تتعلق بالرواية، وتتضمن اختلافاً على الراوي المدار، فيُخرَّج الحديث ويُدرس دراسة عِلَلِية حسب المتبع في دراسة العلة الخفية، للتوصل نتيجة الاختلاف في الجمع بين الأوجه المختلفة، أو ترجيح أحدها على الآخر، ومن ثمَّ الحكم على الحديث.

٤– لا يُتوسع في ذكر المتابعات والشواهد إلا بما تقتضيه دراسة الأسانيد، وبما يوصل إلى درجة الحديث.

٥– إذا كانت الزيادة تتعلق بالراوي، فلا يُتوسَّع في ترجمته إذا كان متفقاً على توثيقه أو تضعيفه، أما إذا كان مختلفاً فيه، فيُتوسع في ترجمته بهدف بيان أرجح وأعدل الأقوال في حاله.

٦– يُستفاد من أقوال الأئمة وأحكامهم من نقَّاد وشرَّاح على الحديث وزيادته.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة:

المقدمة: وتتضمن مشكلة البحث، وأهميته، ومنهجي فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف موجز بالحافظ المزي وبحياته العلمية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، لقبه وكنيته، مولده، ونشأته، وفاته.

المطلب الثاني: رحلاته، تلاميذه وشيوخه، مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، ومؤلفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه "تحفة الأشراف"، ومكانته، ومنهجه فيه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب تحفة الأشراف، ومكانته.

المطلب الثاني: منهجه فيه.

المبحث الثالث: الزيادات في مسند أبي بن كعب س, وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: حديث أنس بن مالك عن أبي بن كعب **س**.

المطلب الثاني: سليمان بن صرد, عن أبيّ بن كعب **س** .

المطلب الثالث: عبد الله بن عباس, عن أبيّ بن كعب **س**.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن أبزى, عن أبي بن كعب **س**.

المطلب الخامس: عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ بن كعب **س**.

المطلب السادس: عطية بن قيس الكلاعي, عن أبيّ بن كعب **س**.

الخاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

تعريف موجز بالحافظ المزي وبحياته العلمية

المطلب الأول: اسمه ونسبه، لقبه وكنيته، مولده، نشأته، وفاته

اسمه، ونسبه[١٠]: هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي. يقال له: "القضاعي الكلبي"، نسبة إلى "قضاعة" -وهي: شعب عظيم يشتمل على قبائل كثيرة، منها قبيلة الإمام المزي "كلب"، وبلي وهينة وغيرها[١١]. ويقال له: "الحلبي الدمشقي المزي" "الحلبي" نسبة إلى حلب لأنه ولد بها، و"الدمشقي" نسبة إلى دمشق لأنه استوطنها إلى أن مات. و"المزي" نسبة إلى مزة لأنه سكن فيها- وهي: قرية كبيرة غناء في بساتين دمشق[١٢]-، وغلبت الأخيرة في نسبته.

لقبه، وكنيته: يلقب الإمام المزي بجمال الدين، لقبه بهذا كل من ترجم له[١٣]، ويكنى بأبي الحجاج؛ وهذه الكنية لم تكن متعلقة بأحد من أبنائه؛ فلم يعرف له ابن بهذا الاسم[١٤].

مولده: ولد الحافظ المزي في ربيع الآخر سنة ٦٥٤هـ[١٥]. وأدق تاريخ في

تحديد مولده، ما نقله تلميذه الوادي آشي[١٦]، من خط شيخه المزي حيث قال: "ونقلت من خطه أن مولده في العاشر من ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة بحلب"[١٧]، وتبعه على هذا أكثر العلماء. وكانت ولادته بالمعقلية بحلب، وقد تفرد السبكي[١٨] بالنص على أنها بالمعقلية، وتابعه ابن حجر[١٩]، أما بقية العلماء فاكتفوا بذكر حلب[٢٠].

نشأته[٢١]: نشأ الإمام المزي بالمزة، وعاش في بيئة يملؤها العلم والصلاح، فقد كان أبوه شيخًا صالحاً، له عناية ظاهرة بكتاب الله تعالى، تأثر به المزي فحفظ القرآن وهو صبي، ثم تفقه قليلاً، فقرأ شيئًا من الفقه على مذهب الشافعي، كما برع في تعلم العربية والصرف واللغة. وحين بلغ العشرين من عمره، شرع في طلب الحديث بنفسه، فكان أول كتاب سمعه (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) لأبي نعيم، كما سمع الكتب الطوال؛ منها: الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك، والسنن الكبير، ودلائل النبوة كلاهما للبيهقي، والمعجم الكبير للطبراني، وتاريخ مدينة السلام بغداد للخطيب البغدادي، والسيرة النبوية لابن هشام، وكتب غيرها يطول ذكرها.

وفاته: ذهب أكثر العلماء إلى أن الإمام المزي توفي بمنزله في دار الحديث الأشرفية، بسبب مرضه بالطاعون، في يوم السبت في الثاني عشر من شهر صفر، سنة اثنين وأربعين وسبعمائة للهجرة في دمشق، وكان له من العمر ثمان وثمانين سنة، ودفن بمقابر الصوفية. إلى جانب زوجته المرأة الصالحة الحافظة لكتاب الله، عائشة بنت إبراهيم بن صديق. وبالقرب من قبر الشيخ تقي الدين ابن تيمية [٢٢]، وبعد وفاته جمع تلميذه الحافظ العلائي جزءاً سماه (سلوان التعزي عن الحافظ المزي)[٢٣]. وقد وهم الشوكاني في تحديد تاريخ وفاته، حين قال: " مات يوم السبت ثاني عشر صفر سنة أربع وأربعين وسبعمائة "، وتابعه على هذا إسماعيل باشا[٢٤].

المطلب الثاني

رحلاته، شيوخه، وتلاميذه، مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، مؤلفاته

رحلاته: بدأ الإمام المزي رحلاته سنة ٦٨٧هـ، وقد زار العديد من الأمصار، من أجل سماع الحديث، فقد رحل إلى المدن الشامية: حلب وحماة وبعلبك، ثم إلى البلاد المصرية فسمع بالقاهرة، والإسكندرية، وبلبيس، وذهب إلى القدس ونابلس، كما ذهب إلى الحرمين الشريفين، وأدى فريضة الحج سنة ٧٢٣هـ، وأخيرًا عاد إلى دمشق وتوفي فيها[٢٥].

شيوخه: لقد أخذ الإمام المزي العلم من عدد كبير من العلماء والمشايخ،

وسمع بكثير من البلدان، حتى قال الصفدي: "ومشيخته نحو الألف"[٢٦] وقد حاول الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه جمع أكبر عدد من شيوخه، فتحصل له واحد وتسعون شيخًا[٢٧]. منهم: النووي، وابن دقيق العيد، وشرف الدين الدمياطي، والحرّاني، وابن تيميه، والسبكي، وغيرهم.

تلاميذه: استمر المزي في التحديث نحو خمسين سنة[٢٨]، وسمع منه الأئمة الكبار والحفاظ[٢٩]. فأغلب العلماء في عصره من أساتذته، ورفاقه، وتلامذته، أخذوا عنه، وسمعوا منه، قال الذهبي: "وغالب المحدثين من دمشق وغيرها قد تتلمذوا له، واستفادوا منه، وسألوه عن المعضلات، فاعترفوا بفضيلته، وعلو ذكره"[٣٠]. وقد حاول الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة جمع أكبر عدد من تلاميذه من أمهات كتب التراجم، فتحصل له واحد وسبعون تلميذًا[٣١]. منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وفتح الدين ابن سيد الناس، وشمس الدين الذهبي، وتقي الدين السبكي. وغيرهم. ويُلاحظ أن بعض العلماء تكرر في شيوخه وتلاميذه، فقد أخذوا عنه، وأخذ عنهم ك: ابن تيمية، والسبكي.

مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه: كان للإمام المِزِّي مكانة عظيمة بين علماء القرن الثامن الهجري، فبرع في الحديث وعلومه، حتى خصه السبكي بأنه القائم بأعباء الصناعة الحديثية؛ حيث قال عنه: "حافظ زماننا، وحامل راية السنة، والجماعة والقائم بأعباء هذه الصناعة"[٣٢]. كما برع في علم الرجال، حتى قال عنه الذهبي: "إليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم"[٣٣].

ونتيجة لما بلغه المِزِّي من منزلة مرموقة بين علماء عصره، وما عُرف عنه من ديانة متينة وحفظ وإتقان وبراعة، فقد ولي عدة مناصب منها:

١-مشيخة دار الحديث الأشرفية -وهي من أكبر دور الحديث بدمشق-: استمر المِزِّي متوليًا لهذه الدار طوال حياته، حيث كانت ولايته لها قرابة أربعة وعشرين عامًا، ومنها نشر علمه الغزير، وفيها حدّث، وسمعه جلة من شيوخ العصر[٣٤].

٢-وكان شيخًا لدار الحديث الحمصية: تولى مشيختها فترة ثم تنازل عنها لتلميذه العلائي[٣٥].

٣-وكذا دار الحديث النورية -وهي أول دار حديث بُنيت-: ولي مشيختها سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وبدأ التدريس بها بعد عام من توليها، وبقي كذلك حتى وفاته[٣٦].

ومن أقوال العلماء الدالة على ذلك:

- استفاض في الثناء عليه ابن سيد الناس، فقال: "ووجدت بدمشق من أهل العلم،

الإمام المقدم والحافظ الذي فاق من تأخر من أقرانه ومن تقدم، أبا الحجاج بحر هذا العلم الزاخر وجيدة القائل: كم ترك الأول للآخر، أحفظ الناس للتراجم وأعلمهم بالرواة من أعارب وأعاجم، لا تخص معرفته مصراً دون مصر"[٣٧].

– وقال عنه تلميذه الذهبي: "وكان ثقة حجة، كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكون قليل الكلام جداً، صادق اللهجة لم تعرف له صبوة، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء، مما يقرأ، بل يرد في المتن والإسناد رداً مفيداً يتعجب منه. فضلاء الجماع"[٣٨].

– وقال فيه تلميذه الوادي آشي: "الفقيه المفيد تقدمة أهل زمانه في معرفة علم الحديث وضبطه ومعرفة رجاله"[٣٩].

– وأثنى عليه الإمام الصفدي بقوله: "وكان شيخنا الحجة جمال الدين أبو الحجاج، شيخ الزمان وحافظ العصر، وناقد الأوان، لو عاصره ابن ماكولا كان له مشروباً ومأكولا، وجعل هذا الأمر إليه"[٤٠].

– وأما ابن حجر فوصفه بقوله: "وكان كثير الحياء والاحتمال والقناعة والتواضع والتودد إلى الناس مع الانجماع عنهم، قليل الكلام جداً، حتى يسأل فيجيب ويجيد، وكان لا يتكثر بفضائله ولا يغتاب أحداً، ويتوجه إلى الصالحية ماشياً إلى أن دخل في العشر التسعين، وهو على ذلك"[٤١].

مؤلفاتـه: صنّف الحافظ المزي كتبًا مفيدة في الحديث وعلومه، وما يتصل بهما، إلا ان شهرته قامت على أعظم كتابين وهما: (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف) و(تهذيب الكمال في أسماء الرجال). ولم يُعثر على باقي كتبه، غير هذين الكتابين، فكأنه لشهرتهما اقتصر عليهما، وزهد. ومما يدل على أنه له غيرها، قول ابن قاضي شهبة: "وصنف كتاب تهذيب الكمال والأطراف، وغيرهما"[٤٢].

ومن مؤلفاته:

١–(أمالي في الحديث)، و(المنتقى من الفوائد الحسان)، ذكرها البغدادي[٤٣].

٢–(معجم لشيوخه)، ذكره كحالة[٤٤]. وهذا الكتاب ليس للمزي، لقول ابن حجر: "لم يخرِّج لنفسه شيئاً لا معجماً ولا فهرست ولا عوالي، وإنمّا أملى قليلاً ثم ترك، وكان يلام على ذلك فلا يجيب"[٤٥].

٣–(المنتقى من الأحاديث)، وله نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم (٤٨٩). ذكره الزركلي[٤٦].

المبحث الثاني
التعريف بكتابه " تحفة الأشراف"، ومكانته ومنهجه فيه
المطلب الأول: التعريف بكتاب تحفة الأشراف، ومكانته

اسم الكتاب، وموضوعه:

ذكر الإمام المزي في مقدمة كتابه، تسمية الكتاب، إذ قال:"وسميته تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"(٤٧)، وأطلق عليه تلاميذه (كتاب الأطراف) اختصاراً، منهم: الإمام الذهبي(٤٨)، والحسيني(٤٩)، وكذا من جاء بعدهم، كالسبكي(٥٠)، والأسنوي(٥١)، وابن العراقي(٥٢)، وابن قاضي شهبة (٥٣)، والشوكاني(٥٤).

أما موضوع كتابه فهو: جمع أطراف الكتب الستة، وبعض لواحقها كما بيّن ذلك المزي في مقدمة كتابه فقال:"عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام. وهي: صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح مسلم ابن الحجاج النيسابوري، وسنن أبي داود السجستاني، وجامع أبي عيسى الترمذي، وسنن أبي عبد الرحمن النسائي، وسنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني. وما يجري مجراها من: مقدمة كتاب مسلم، وكتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب العلل للترمذي، وهو الذي في آخر الجامع له، وكتاب الشمائل له، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي"ا.هـ(٥٥).

الغرض من تأليفه:

ذكر المزي أن سبب تصنيفه لكتابه هو: "جمع أحاديث الكتب الستة وما يلتحق بها، مما يسهل على القارئ معرفة أسانيدها في موضع واحد، وما يتبع ذلك من الفوائد الحديثية، مع الدلالة على أماكن وجودها في الكتب التي أخرجتها". مبتغياً بهذا العمل وجه الله سبحانه وتعالى وقربة له كما ذكر ذلك بقوله: "إلى مرضاة الله مقرباً، ومن سخطه مبعداً"(٥٦).

عدد أحاديثه، والزمن المستغرق في تاليفه:

بلغ عدد الأحاديث التي جمعها الحافظ المزي في كتابه (١٩٦٢٦) حديثاً. واستغرق في تأليف هذا الكتاب ستة وعشرين عاماً، حيث قال:"وكان الشروع فيه يوم عاشوراء سنة ست وتسعين وستمائة،وختم في الثالث من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة"(٥٧) واعتنى المزي بمراجعة كتابه، وتنقيحه، حتى ألحَقَ به جزءاً سماه (لحق الأطراف) لكنه لم يكمله، وقد وقف عليه الإمام ابن حجر، بخط المزي في جزء مستقل، ثم رآه أيضا بخط المزي عند تلميذه ابن كثير(٥٨).

مكانته العملية، وثناء العلماء عليه:

قد أفاد هذا الكتاب أهل العلم كثيرًا ورفع عنهم عناءً ومشقة كبيرة، ومما يسر الإفادة منه وسهلها ترتيبه المعجمي، وقد حظي باهتمام العلماء، وتقديرهم، فتلقوه بالبحث والدرس، ووقفوا على مكنونه، ومن خلاصة أقوالهم عنه:

– قول ابن حجر عنه: "حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً وتنافس العلماء في تحصيله بعداً وقرباً"[٥٩]. وقول الشوكاني عنه:"وهو كتاب مفيد جداً وقد أخذ عنه الأكابر، وترجموا له، وعظموه جدًا"[٦٠]. وقول ابن طولون عن كتابيه (تحفة الأشراف) و(تهذيب الكمال): "ومن المعلوم أن المحدثين بعده عيال على هذين الكتابين"[٦١].

– ووصفه ابن العراقي أنه: "كتاب كثرت فائدته، وعادت على سائر أهل العلم عائدته، فأي علم لهم جمع، وأي كد عنهم رفع"[٦٢]. كما وصف النابلسي جمعه للأطراف بأنه: "أكمل جمع"[٦٣].

المطلب الثاني: منهجه فيه[٦٤]

قسّم الحافظ المزي كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) قسمين:

القسم الأول: كتاب المسانيد بيّن فيه مسانيد الصحابة الذين لهم رواية في الكتب الستة.

أما القسم الثاني: كتاب المراسيل وما يجري مجراها، ومن ذلك قوله: "هذا أول كتاب المراسيل وما يجري مجراها، من أقوال أئمة التابعين ومن بعدهم".

أولاً: منهجه في كتاب المسانيد.

يمكن بيان منهجه في القسم الأول من كتابه، من خلال النقاط التالية:

١– بدأ المزي كتابه بمقدمة بين فيها منهجه في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

٢– رتب كتابه بذكر أسماء الرواة حسب حروف الهجاء. مبتدءًا بمسانيد الصحابة.

٣– قسّم مسانيد الصحابة إلى عدة فصول، فذكر في الفصل الأول المشهورين بأسمائهم، ثم ذكر من اشتهر بالكنى من الصحابة، ولم يعرف اسمه، أو اختلف في اسمه. وذكر في الفصل الثاني من اشتهر من الصحابة بالنسبة إلى أبيه أو جده، ونحو ذلك. وذكر في الفصل الثالث مسند جماعة من الصحابة روي عنهم ولم يسَمَّوا، رتبهم حسب أسماء الرواة عنهم، كما قال: "ورتبنا أحاديثهم على ترتيب أسماء الرواة عنهم"[٦٥]. وألحق المزي بهذا الفصل، المشهورين بالكنى من الرواة عمن لم يسمّ من الصحابة، وعنون له (بالكنى). والفصل الرابع ذكر فيه ممن نسب إلى أبيه، ذكر فيه

المزي اثنين من الصحابة. والفصل الخامس ذكر فيه أسماء النساء عمن لم يسّم، وعدد الصحابيات فيه أربع. والفصل السادس ذكر فيه مسند جماعة من الصحابة ممن رواه عمن لم يسم، عمن لم يسم أيضا عن النبي ع بلغ عدد الصحابة في هذا الفصل تسعة عشر صحابي، وألحَقَ بهذا الفصل من كانت رواته من لم تُسم، عمن لم يسم، ورتبهم على أسماء الرواة، وسماه المزي ب(فصل منه)، وبلغ عدد الصحابة في هذا الفصل ثلاثة فقط عمن لم تُسّم، منهم:" أشعث بن سليم- وهو ابن أبي الشعثاء، عن عمته، عن عمها". وفي آخر كتاب المسانيد من الصحابة في الفصل السابع، خصّ (ما اجتمع فيه ثلاثة ممن لم يسم) وذكر بهذا الفصل واحدًا فقط وهو (غالب بن القطان، عن رجل من بني نمير، عن أبيه، عن جده).

٤ -بعد ذكره لاسم الصحابي، يذكر الرواة الذين رووا عنه، فيرتبهم على حروف الهجاء، لا على كثرة روايتهم عنه، قال المزي:"سأذكر تراجم الرواة عنه، دون أحاديثهم ومالهم من الأحاديث -أي عدد أحاديثهم التي رووها عنه- مقابل أسمائهم"، كقوله عند مسند، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب عن النبي ع: إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي وله حديثان"، وإن وجد أحد الرواة عنه مكثرًا من الرواية، يُقسم الرواة عنه أيضا، ويرتبهم حسب حروف الهجاء، ثم يُكمل ذكر بقية الرواة عن الراوي الأصل ك(ابن مسعود في هذا المثال). ويُكرر نفس الأمر كلما مر براوٍ مُكثر عنه. وهكذا يعرض بقية الرواة إلى أن ينتهي من الصحابي، وعلى هذا النسق المحكم الجميل، سهل الوقوف على المراد منه واستخراجه.

٥- بعد انتهائه من ذكر الصحابة من الرجال، ذكر الصحابيات من النساء وعنون لذلك ب (أول مسانيد النساء)، وبدأ بذكر الصحابيات المشهورات مرتبًا إياهم على حروف الهجاء، ثم الصحابيات المشهورات بكناهنّ، ثم الصحابيات المبهمات. وذكر أيضا الصحابيات فيمن اختلف في كنيتها كـ(أسماء بنت يزيد بن السكن، كنيتها أم سلمة، وقيل: أم عامر)، ثم (باب الكنى) من الصحابيات مرتبين على حروف الهجاء، ثم (المبهمات من النساء) ورتبه على أسماء الرواة عنهنّ، حسب حروف الهجاء أيضا، مثل: "أسعد بن سهل بن حنيف عن خالته" وألحَقَ به فصلان، الأول: ما روته النساء عمنّ لم يُسمين من النساء كذلك، ك(أمية بنت أبي الصلت، عن امرأة من بني غفار)، ومثل (أم سلمة- زوج النبي ع عن بعض أزواجه) والثاني: ذكر فيه ما روى عمنّ لم تُسم، عمنّ لم تُسم، وبلغ عدد الصحابيات في هذا الفصل خمسه صحابيات، منهم (إبراهيم بن ميسرة، عن خالته، عن امرأة).

٦- وقد بلغ عدد مسانيد الصحابيات من النساء مئة وستة وعشرون صحابية.

٧- وبلغ عدد الصحابة من الرجال والنساء، المشهورين بأسمائهم أو من المشهورين بكناهم أو من المنسوبين إلى آبائهم أو من المبهمين تسعمائة وستة وثمانون صحابي وصحابية.

٨-استعمل منهجية تُساعد طلاب العلم على الوصول السريع للمعلومة، من ذلك استخدامه لرموز يعبر بها عن الكتب الستة، وبقية المصادر التي اعتمدها في كتابه وهي: (ع) لما أخرجه الجماعة، و(خ) لما أخرجه البخاري، و(خت) لما أخرجه البخاري تعليقًا. و(م) لما أخرجه مسلم، و(د) لما أخرجه أبو داود، و(ت) لما أخرجه الترمذي في الجامع، و(تم) لما أخرجه الترمذي في الشمائل، و(س) لما أخرجه النسائي في السنن، و(سي) لما أخرجه النسائي في كتاب (عمل اليوم والليلة). و(ق) لما أخرجه ابن ماجة القزويني، وأورد المزي رمزاً على كلامه، فقال في مقدمة كتابه: "وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا، وما قبالته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم بن عساكر".

٩- يكرر المزي الأحاديث، ويوردها في موطنها من مسند كل صحابي ممن رواها؛ إذا روى الحديث أكثر من صحابي.

ثانيًا: كتابه المراسيل.

١ -بدأ المزي كتابه المراسيل بمقدمة ذكر فيها منهجه، ويمكن تلخيص منهجه فيما يأتي:

أ- لم يستقصِ جميع ما في الكتب الستة.

ب-استقصى ما جاء به أبو داود في مراسيله.

ج-رتب أسماء الرواة بحسب الحروف الهجائية.

د- نبه في كتاب المراسيل على أقوال أئمة التابعين.

هـ- اشار إلى ما في كتاب أبو القاسم بن عساكر (أطراف الصحيحين) في أثناء ذكره المسانيد إلى أقوال أئمة التابعين.

٢ - رتب كتابه بذكر أسماء التابعين حسب الحروف الهجائية.

٣- قسّم كتابه المراسيل إلى عدة فصول، فذكر في الفصل الأول: المشهورين بأسمائهم من التابعين، وألحَقَ بهذا الفصل أسماء التابعين المشهورين بكناهم، وعنون له ب(باب الكنى)، والفصل الثاني: ذكر فيه المنسوبين إلى آبائهم من التابعين، ومنهم: "ابن الحجاج الطائي". وبلغ عدد التابعين فيمن نسب إلى أبيه بهذا الفصل

تسع تابعين. والفصل الثالث: ذكر فيه المبهمين من أسماء التابعين، ورتبهم حسب أسماء الرواة عنهم، وقد بلغ عدد التابعين في هذا الفصل اثنا عشر تابعيا. والفصل الرابع: ذكر فيه المبهمين من أسماء التابعين أيضا لكن فيمن فيه راويان مبهمان، ورتبهم أيضا على أسماء الرواة، وذكر في هذا الفصل واحداً فقط من التابعين المبهمين وهو: (الحكم بن عتيبة، عن رجل، عن أبيه)

٤- بعد ذكره للتابعين من الرجال، ذكر التابعيات من النساء، وبلغ عددهن خمس تابعيات فقط.

٥- بلغ عدد التابعين من الرجال والنساء أربعمائة وخمسة وأربعون تابعيا، وبلغ عدد الأحاديث التي جمعها المزي في كتاب المراسيل ألف ومائتين وسبعة وثلاثين حديثًا.

من منهجه في تعقيباته:

يُعقِّب المزي في زياداته التي رمز لها بالرمز (ز) على أصحاب الكتب الستة، والمؤلفات الأخرى في الأطراف ك(أطراف أبي مسعود الدمشقي) وبعض المسانيد، ك(مسند الإمام أحمد) وغيرها. -وهي ما اعتنينا بدراستها في هذا البحث من مسند أبي بن كعب س، ومن منهجه فيها:

١- يحكم على الراوي بالجهالة بعدة ألفاظ مثل: (أحد المجاهيل)، أو (ليس بمعروف)، أو (غير مشهور)، أو (لم ينسب).

٢- ينفي الصحبة عن بعض الرواة، ويحكم بعدم الاتصال بين الصحابي وبين النبي ع, مثل: قوله: "والصحيح أنه لا صحبة له" وقوله: "ولا يصح له صحبة". أو قد يُشكك فيها، كقوله: "وقيل: لا صحبة له"، أو ينُص على أن الراوي تابعي، كقوله: "وهو تابعي لم يدرك النبي ع" أو ينفي رؤيته للنبي ع كقوله: "ولم تصح له رؤية ولا سماع من النبي ع".

٣- يبين اختلاف العلماء في اسم الراوي لكنه لا يغلب قول على آخر، فيقول: (و من مسند... إن كان محفوظاً).

٤-يبين اختلاف العلماء في المتفق والمفترق من الأسماء، ثم يبين رأيه.

٥- يبيّن الأسانيد التي يقع فيها خطأ. بعبارة واضحة فيقول: "وهو خطأ".

٦- يبين الأسانيد المنقطعة، كعدم إدراك الراوي عمن فوقه، أو عدم السماع، أو عدم اللقاء، أو إدراك الراوي لمن روى عنه. بألفاظ صريحة كقوله: "لم يلق، لم يدرك، لم يسمع"

٧-ينص على الوهم -إذا وقع في اسم الراوي- عند ترجمته له بقوله: "وهو وهم"،

ويبين أحيانًا الصواب في اسمه، ويقع هذا الوهم اما من أطراف ابن عساكر أو من غيره. وقد يكون بيانه للصواب: بالإحالة إلى ترجمة متعلقة باسم الراوي. أو يكون بيانه مباشرة بعد ذكر اسم الراوي. وقد يكون بيانه بعد سياق الحديث.

٨- ذكره للروايات المتعددة للحديث ولاسيما ألفاظ الحديث، فبعد ذكره الحديث يبدأ بسرد المتابعات والشواهد ثم الروايات المرسلة والموقوفة.

المبحث الثالث

الزيادات في مسند أبي بن كعب ﷺ

المطلب الأول: حديث أنس بن مالك عن أبي بن كعب ﷺ

الحديث الأول: أنس, عن أبي,

تحفة الأشراف (١/١١٠)

٨- س حديث: ما حاك في صدري منذ أسلمت إلا أنى قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي,.. الحديث,

س: في الصلاة, عن يعقوب بن إبراهيم الدورقيّ, عن يحيى بن سعيد, عن حُميد, عن أنس, به, وفي فضائل القرآن, عن إسحاق بن إبراهيم, عن يزيد بن هارون, عن حُميد, نحوه,

(ز): رواه محمد بن جرير الطبري, عن محمد بن مرزوق, عن أبي الوليد, عن حمّاد ابن سلَمة, عن حُميد, عن أنس, عن عُبادة بن الصامت, عن أبيّ بن كعب,

دراسة الحديث:

الحديث مداره على حميد, واختلف عنه من وجهين:

١. فروي عنه, عن أنس بن مالك, عن أبي,

٢. وروي عنه, عن أنس, عن عبادة بن الصامت, عن أبي,

أما الوجه الأول: (حميد, عن أنس, عن أبيّ)

(أ) فرواه عن حميد, يحيى بن سعيد القطان,

أخرج روايته: أحمد في مسنده (١٨/٣٥ ح٢١٠٩٣)؛ والنسائي في سننه (١٥٤/٢ ح ٩٤١) من طريق يعقوب الدورقي, كلاهما: (أحمد, ويعقوب) عن يحيى بن سعيد, عنه, به,

(ب) وتابع يزيد بن هارون, يحيى, في رواية هذا الوجه عن حميد,

وأخرج روايته: النسائي في الكبرى (٢٤٥/٧ ح ٧٩٣٢) عن ابن راهويه, عنه, به,

(ج) وتابع بشر بن المفضل, ومعتمر بن سليمان, يحيى ويزيداً, في رواية هذا الوجه عن حميد.

وأخرج روايتهما: عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٣٥/٧٠ ح ٢١١٣٣) و (ح ٢١١٣٤),

(د) وتابع عبد الله بن بكر السهمي, من تقدم ذكرهم, في رواية هذا الوجه عن حميد,

وأخرج روايته: الحارث بن أبي أسامة في عواليه (ص: ٢٤ ح ١١) ؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨/١٢١ ح ٣١١١),

(هـ) وتابع (ابن أبي عدي, والزعفراني) من تقدم ذكرهم, في رواية هذا الوجه عن حميد,

أخرج روايتهما: الطبري في تفسيره (١/٣٠),

أما الوجه الثاني: (حميد الطويل, أنس بن مالك, عن عبادة بن الصامت, عن أبيّ), فرواه حماد بن سلمة, عن حميد,

أخرج روايته: ابن جرير الطبري في تفسيره (١/٣١) من طريق محمد بن مرزوق ؛ وابن حبان في صحيحه (٥/٤٣٢ ح ٤٦٩٦) عن أبي خليفة ؛ والطبراني في الأوسط (٥/٢٥٧ ح٥٢٥٠) عن محمد بم يعقوب, ثلاثتهم (محمد بن مرزوق, وأبو خليفة, ومحمد بن يعقوب) عن أبي الوليد الطيالسي, عن حماد, عنه, به,

وقال الطبراني « لم يرو هذا الحديث عن حميد, إلا حماد بن سلمة»,

وتابع عفان بن مسلم, أبا الوليد, في الرواية عن حماد,

أخرج روايته: أحمد في مسنده (٣٥/١٦ ح ٢١٠٩١) ؛ والطحاوي في مشكل الآثار (٨/١٠٩ ح ٣٠٩٦, ح ٣٠٩٧) ؛ والهيثم بن كليب الشاشي (٣/٣٢١ ح ١٤٢٦) من طريق محمد بن الوراق, و (ح ١٤٢٧) من طريق إسحاق, عن عفان به, وجميع روايات حماد بلفظ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) وليس فيها (ماحاك في صدري).

النظر في الاختلاف:

من التخريج السابق يتضح أن الحديث مداره على حميد الطويل: ثقة, كان يدلّس عن أنس[٦٦].

- قال حماد بن سلمة: عامة ما يروي حميد عن أنس لم يسمعه منه, إنما سمعه من ثابت[٦٧],

- وقال العلائي: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج

به[٦٨],

وقد أخرج البخاري ومسلم حديثه عن أنس في صحيحيهما,

وأنه قد اختلف عنه من وجهين:

أما الوجه الأول: (حميد, عن أنس, عن أبيّ), فرواه عنه: (يحيى بن سعيد القطان– ويزيد بن هارون – وبشر بن المفضل – ومعتمر بن سليمان – وعبد الله بن بكر السهمي – وابن أبي عدي محمد بن إبراهيم – ومحمد بن ميمون الزعفراني) وكلهم ثقات أثبات, عدا الزعفراني صدوق له أوهام,

أما الوجه الثاني: (حميد, أنس, عن عبادة بن الصامت, عن أبيّ), فلم يروه عن حميد, إلا حماد بن سلمة: قال الذهبي: ثقة صدوق يغلط, وقال ابن حجر: ثقه عابد, أثبت الناس في ثابت, وتغير حفظه بآخرة[٦٩],

الخلاصة:

بناءً على ما تقدم من النظر في الاختلاف, وأحوال الرواة, يمكن القول برجحان الوجه الأول, وذلك لما يأتي:

١. تفرد حماد برواية الوجه الثاني, وقد تغير حفظه بآخرة, وهو وإن كان ثقة, فقد قال الذهبي عنه: أنه يغلط ,

٢. مخالفته للأكثر منه عددا, فقد روى الوجه الأول سبعة من الرواة كلهم ثقات عدول,

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح, فرواته ثقات, وأما تدليس حميد, فقد سبقت الإجابة عليه من كلام العلائي, وأن البخاري ومسلم خرجا حديثه عن حميد,

فائدة الزيادة:

التنبيه على وهم حمّاد بن سلمة في هذه الرواية, وتعليلها برواية يحيى بن سعيد ويزيد بن هارون, قال الدارقطني: «خالف حماد بن سلمة فرواه عن حميد, عن أنس, عن عبادة بن الصامت, عن أبي بن كعب»[٧٠], وقال الألباني: « وأظن أن ذلك من أوهام ابن سلمة, لمخالفته لرواية الثقات المتقدمة عن حميد» [٧١], وأورد ابن عدي الحديث في ترجمة حماد, وقال عقب سرده لمجموعة من أحاديثه: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لحماد بن سلمة, منها ما ينفرد حماد به إما متنا وإما إسنادا, ومنها ما يشاركه فيه الناس» [٧٢],

المطلب الثاني: سليمان بن صرد ، عن أبيّ بن كعب ﷺ

الحديث الثاني: سليمان بن صرد, عن أبيّ,

تحفة الأشراف (١١٩/١)

٢٦ – سي حديث: أنّه أُتي النبيّ ﷺ برجلين قد اختلفا في القراءةِ.... الحديث,

س: في «اليوم والليلة» عن أبي داود سليمان بن سيف الحرَّانيّ, عن يزيد بن هارون, عن العوّام بن حَوشب, عن أبي إسحاق الهمدانيّ, عن سليمان, به.

رواه إسحاق بن يوسف الأزرق, عن العوّام ؛ فجعله من مسند سليمان, وسيأتي في موضعه (ح ٤٥٦٩).

(ز): ورواه إسرائيل, عن أبي إسحاق, عن سُقير العبدي, عن سليمان بن صُرد, عن أبي بن كعب,

دراسة الحديث:

الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي, واختلف عنه من ثلاثة أوجه:

١. فروي عنه, عن سليمان بن صُرَد, عن أبيّ, عن النبي ﷺ,

٢. وروي عنه, عن سليمان بن صرد, عن النبي ﷺ,

٣. وروي عنه, عن سَقير العبدي, عن سليمان بن صُرَد, عن أبيّ, عن النبي ﷺ,

أما الوجه الأول: (أبو إسحاق السبيعي, عن سليمان بن صرد, عن أبي, عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه عنه العوام بن حوشب,

أخرج روايته: النسائي في الكبرى (٢٤٩/٩ ح ١٠٤٣٧), وفي عمل اليوم والليلة (ص: ٤٢١ ح ٦٧٠) من طريق أبي داوود سليمان بن سيف الحراني, عن يزيد بن هارون, عنه, به, وفيه: عن أبي بن كعب, أنه أتي النبي صلى الله عليه وسلم برجلين قد اختلفا في القراءة,.. الحديث,

(ب) وتابع شريك النخعي, العوامَ بن الحوشب,

أخرج روايته: عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٨٧/٣٥ ح ٢١١٥٣) من طريق محمد بن جعفر الوركاني, عن شريك, عنه, به, ولفظه: «أتاني ملكان، فقال أحدهما للآخر: أقرئه, قال: على كم ؟ قال: حرف, قال: زده " قال: "حتى بلغ سبعة أحرف»,

أما الوجه الثاني: (أبو إسحاق السبيعي, عن سليمان بن صرد, عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه عنه العوام بن حوشب,

اخرج روايته: النسائي في الكبرى (٢٤٩/٩ ح ١٠٤٣٨), وعمل اليوم والليلة (ص: ٤٢٢ ح ٦٧١) من طريق إسحاق الأزرق, عن العوام, عنه, به, بنحو لفظ أبي داود الحراني,

(ب) وتابع شريك, العوام على هذا الوجه,

أخرج روايته: الطبري في تفسيره (٣٠/١) ؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢٣/٨ ح ٣١١٤) من طريق إسماعيل بن موسى السدي عن شريك, عنه, به, بلفظ رواية الوركاني.

(جـ) وتابع زيد بن ابي أنيسة, العوام وشريكاً,

أخرج روايته: الطحاوي في مشكل الآثار (١٢٣/٨ ح ٣١١٥) ؛ والطبراني في الأوسط (٣٩/٢ ح ١١٦٧),بنحو لفظ محمد بن جعفر,

أما الوجه الثالث: (أبو إسحاق السبيعي, سقير العبدي, عن سليمان, عن أبي, عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (٨٦/٣٥ ح ٢١١٥٢) عن ابن أبي شيبة,

(ب) الهيثم بن كليب في مسند الشاشي (٣٣٠/٣ ح ١٤٣٩) عن العباس الدوري,

كلاهما (أبو بكر بن أبي شيبة, والعباس الدوري) عن عبيد الله بن موسى,

(جـ) والطبري في تفسيره (٣٢/١) عن أبي كريب, عن يحيى بن آدم,

(د) وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ٣٣٦) عن حجاج,

ثلاثتهم (عبيد الله, ويحيى, وحجاج) عن إسرائيل بن يونس, عنه, به, بنحو لفظ حديث يزيد, عن العوام,

• وروي الحديث عن أبيّ, من طريق (همام بن يحيى, قتادة, عن يحيى بن يعمر, عن سليمان بن صرد, عن أبيّ)

(أ) رواه أحمد في مسنده (٨٤/٣٥ ح ٢١١٤٩) عن عبد الرحمن بن مهدي, عن همام,

(ب) وتابع بهز بن أسد, عبد الرحمن بن مهدي,

أخرج روايته: أحمد في مسنده (٨٥/٣٥ ح ٢١١٥٠),

(جـ) وتابه هدبة بن خالد, عبد الرحمن وبهزاً,

أخرج روايته عبد الله بن أحمد في مسند أبيه (٨٥/٣٥ ح ٢١١٥١),

(د) وتابع أبو داود الطيالسي, من تقدم ذكرهم,

أخرج روايته أبو داود في سننه (٦٠٢/٢ ح ١٤٧٧٤),

النظر في الاختلاف:

من خلال التخريج السابق, يتبين أن الحديث مداره على أبي إسحاق السبيعي: عمرو بن عبد الله بن عبيد, ثقة اختلط بآخرة, وقال أحمد: أبو اسحاق ثقة ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة, وقال الذهبي شاخ ونسي ولم يختلط, و ممن سمع منه قبل الاختلاط شريك النخعي[٧٣],

وأنه اختلف عنه من ثلاثة أوجه:

أما الوجه الأول: (أبو إسحاق السبيعي, عن سليمان بن صرد, عن أبي, عن النبي ﷺ) فروي من طريقين:

الأول: من طريق أبي داود سليمان بن سف الحراني, عن يزيد بن هارون' عن العوام بن حوشب, عن أبي إسحاق, وكلهم ثقات,

الثاني: من طريق محمد بن جعفر الوركاني: « وثقه ابن معين, وأحمد, وابن حجر, وقال الذهبي, وابن معين في رواية ابن الجنيد: صدوق » [٧٤], عن شريك بن عبد الله النخعي: «صدوق يخطئ كثيرا, تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » [٧٥], عن أبي إسحاق,

وأما الوجه الثاني: (أبو إسحاق السبيعي, عن سليمان بن صرد, عن النبي ﷺ) فروي من ثلاثة طرق:

ألأول: من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق: «ثقة» [٧٦], عن العوام, عن أبي إسحاق,

الثاني: إسماعيل بن موسى الفزاري: «صدوق يخطئ, رمي بالرفض» [٧٧], عن شريك, عن أبي إسحاق,

الثالث: زيد بن أبي أنيسة, أخو يحيى, قال ابن حجر: «ثقة له أفراد»[٧٨], عن أبي إسحاق,

وأما الوجه الثالث: (أبو إسحاق السبيعي, عن سقير العبدي, عن سليمان, عن أبي, عن النبي ﷺ)

فرواه عن أبي إسحاق: إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق, قال أحمد: ثقة, وتعجب من حفظه, وقال أبو حاتم: هو من أتقن أصحاب أبي إسحاق, وضعفه بن المديني, وقال ابن حجر: ثقة تُكلم فيه بلا حجة, وأخرج الشيخان روايته عن أبي إسحاق في صحيحيهما[٧٩],

وزاد فيه سقير العبدي, قال البخاري: صقير, وقال ابن أبي حاتم: صقر, ويقال: صقير, وقال الحسيني: سقير العبدي ليس بالمشهور, ورد عليه ابن حجر في

التعجيل ؛ بأن البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا فيه قدحاً, وذكره ابن حبان في الثقات[٨٠],

• وروى الحديث وجعله من مسند أبي: همام بن يحيى بن دينار: وثقه ابن معين, وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ, وقال أبو زرعة: لا بأس به, وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم[٨١], عن قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة ثبت[٨٢], عن يحيى بن يعمر: ثقة فصيح, وكان يرسل[٨٣],

الخلاصة:

بناءً على ما تقدم من النظر في الاختلاف, وأحوال الرواة, يتبين أن هناك اضطراب شديد في رواية أبي إسحاق, فقد رواه عنه (زيد بن أنيسة, والعوام, وشريك, وإسرائيل بن يونس):

فأما زيد, فروى الوجه الثاني فقط, وجعله من مسند سليمان,

وأما شريك, والعوام, فقد اختُلِف عنهما, وروي عنهما, عن أبي إسحاق بالوجهين, الأول, والثاني:

فرواه (يزيد, عن العوام) و (الوركاني, عن شريك) على الوجه الأول, من مسند أبيّ,

ورواه (إسحاق الأزرق, عن العوام) و (إسماعيل السدي, عن شريك) على الوجه الثاني, من مسند سليمان,

وأما إسرائيل, فرواه على الوجه الثالث, بزيادة سقير العبدي, وجعله من مسند أبيّ,

- وبالنظر في حال رواة الطرق السابقة يتبين ما يلي:

أولاً: الاضطراب, قد يكون من أبي إسحاق, وذلك لأنه اختلط, وقد قال أحمد: ثقة, إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بآخرة[٨٤],

ثانياً: العوام بن حوشب ثقة, والرواة عنه ثقات, غير أنهم اختلفوا عنه,

ثالثا: شريك بن عبد الله النخعي, سمع منه قبل الاختلاط كما تقدم في ترجمته, لكنه مُختَلفٌ فيه, واختلف عنه – أيضا – كما تقدم,

رابعا: إسرائيل بن يونس, من أوثق الرواة عن أبي إسحاق, غير أن فيه سقير العبدي, قيل: مجهول, لم يروِ عنه غير أبي إسحاق السبيعي, وتقدم رد ابن حجر على ذلك,

• وأما طريق همام بن يحيى, فرواته ثقات احتج بهم الشيخان[٨٥],

وعلى ذلك يمكن ترجيح رواية إسرائيل بن يونس, والقول بأنها أشبه الوجوه,

وذلك لما يلي:

١. مكانته من أبي إسحاق, كما سبق في ترجمته,

٢. اتفاق الرواة عنه (عبيد الله بن موسى – يحيى بن آدم – حجاج الأعور) ثلاثتهم عن إسرائيل, عن أبي إسحاق, عن سقير, عن سليمان, عن أبيّ,

٣. موافقته لرواية الثقات كما في طريق همام بن يحيى,

الحكم على الحديث:

الحديث ثابت من طريق همام بن يحيى, ورواته ثقات احتج بهم الشيخان, وأما من طريق أبي إسحاق فهو مضطرب كما تقدم, والله أعلم,

فائدة الزيادة:

بيان أن الحديث من مسند أبيّ, لا من مسند سليمان بن صرد, وكأن الحافظ المزي يقوي رواية إسرائيل, وجمع ابن كثير بين الوجهين, فقال: « فهذا الحديث محفوظ من حيث الجملة عن أُبَيّ بن كعب, والظاهر أن سليمان بن صرد الخزاعي شاهد ذلك, والله أعلم»[٨٦], وعلى ذلك فيحتمل أن أبا إسحاق لم يضطرب, وإنما حمله عن سليمان بن صرد بالوجهين, والله أعلم.

المطلب الثالث: عبد الله بن عباس ، عن أبيّ بن كعب ﷺ

الحديث الثالث: عبد الله بن عباس, عن أبيّ,

تحفة الأشراف (١/١٣٣)

٤٧- س حديث: أنّ جبريل حين ركض زمزم بعقبه فنبع الماءُ.... الحديث, مختصر, وفيه: «يرحم الله هاجر ! لو تركتْها كانت عيناً معيناً»,

س: في المناقب, عن أحمد بن سعيد الرِباطيّ, عن وهْب بن جرير بن حازم, عن أبيه, عن أيّوب, عن سعيد بن جبير, عنه, به, وعن أبي داود سليمان بن سيف الحرَّانيّ, عن عليّ بن المدينيّ, عن وهب بن جرير, به, وزاد: قال: قال وهب: فقلت لأَبِي: حمّادٌ لا يذكر أبيّ بن كعب, ولا يرفعه, قال: أنا أحفظ كذا, هكذا حدّثني به أيّوب, قال وهب: وحدثنا حمّاد بن زيد, عن أيّوب, عن عبد الله بن سعيد بن جبير, عن أبيه, عن ابن عباس نحوه, ولم يذكر أبيًّا, ولا النبيّ ﷺ, قال وهب فأتيت سلام بن أبي مطيع فحدثني هذا الحديث, فرُوِيَ له عن حمّاد بن زيد, عن أيّوب, عن عبد الله بن سعيد بن جبير, فردّ ذلك ردًّا شديداً, ثم قال لي: فأبوك ما يقول ؟ قلت: أبي يقول: أيّوب, عن سعيد بن جبير, قال: العجب والله, ما يزال الرجل من أصحابنا الحافظُ قد غلط, إنّما هو أيّوب, عن عكرمة بن خالد – يعنى عن سعيد بن جبير,

(ز): رواه خ عن أحمد بن سعيد الرِباطيّ, عن وهب بن جرير, فزاد فيه «عبد الله بن سعيد بن جبير» ونقص منه «أبيّ بن كعب» (ح ٥٥٢٩), وكذلك رواه كثير بن كثير بن المطّلب وغير واحد, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, ولم يذكروا فيه أبيّ بن كعب وسيأتي (ح ٥٥٩٩),

دراسة الحديث:

الحديث مداره على أيوب السختياني, واختُلِف عنه من خمسة أوجه:

١. فروي عنه, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, عن أبيّ, مرفوعا,

٢. وروي عنه, عبد الله بن سعيد بن جبير, عن أبيه, عن ابن عباس مرفوعا,

٣. وروي عنه, عن عبد الله بن سعيد, عن أبيه, عن ابن عباس, موقوفا,

٤. وروي عنه, عن عكرمة بن خالد, عن سعيد بن جبير, عن عباس, موقوفا,

٥. وروي عنه, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, مرفوعا,

فأما الوجه الأول: (أيوب, عن سعيد, عن ابن عباس, عن أبيّ, عن النبي ﷺ)

(أ) أخرج روايته: النسائي في الكبرى (٣٩٧/٧ ح ٨٣١٨) عن أحمد بن سعيد الرباطي,

(ب) و (٣٩٨/٧ ح ٨٣١٩) عن أبي داود الحرّاني, عن علي بن المديني,

(ج) وعبد الله بن أحمد في مسند ابيه (٦٣/٣٥ ح ٢١١٢٥) ؛ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٢٦/٣ ح ١٨٥٢) ؛ وابن حبان في صحيحه (٦٣/٤ ح ٣٠٤٦) عن عبد الله بن صالح البخاري, ثلاثتهم (عبد الله, وابن أبي عاصم, وعبد الله بن صالح) عن حجاج الشاعر,

والثلاثة (أحمد بن سعيد, وابن المديني, وحجاج) عن وهب بن جرير, عن أبيه, عنه, به,

وأما الوجه الثاني: (أيوب, عن عبد الله بن سعيد, عن أبيه, عن ابن عباس, عن النبي ﷺ), أخرج روايته: البخاري في صحيحه (١٤٢/٤ ح ٣٣٦٢) عن أحمد بن سعيد, عن وهب بن جرير, عن أبيه, عنه, به, وأحمد في مسنده (٣٧٩/٥ ح ٣٣٩٠) عن إسماعيل بن علية, وقال فيه: نبئت عن سعيد,

وأما الوجه الثالث: (أيوب, عن عبد الله بن سعيد, عن أبيه, عن ابن عباس) موقوفا, أخرج روايته: النسائي في الكبرى (٣٩٨/٧ ح ٨٣١٩) عن أبي داود الحراني, عن ابن المديني, عن وهب بن جرير, عن حماد بن زيد, عنه, به,

وأما الوجه الرابع: (أيوب, عن عكرمة بن خالد, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس)

موقوفا, أخرج روايته: النسائي في الكبرى (٣٩٨/٧ ح ٨٣١٩) عن أبي داود الحراني, عن ابن المديني, عن وهب بن جرير, عن سلام بن أبي مطيع, عنه, به,

وأما الوجه الخامس: (عن أيوب, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, عن النبي ﷺ)

(أ) أخرج روايته: البخاري في صحيحه (١١٢/٣ ح ٢٣٦٨) عن عبد الله بن محمد,

(ب) وأحمد في مسند (٢٢٩/٥ ح ٣٢٥٠),

كلاهما: عن عبد الرزاق, عن معمر, عنه وعن كثير بن كثير, به,

النظر في الاختلاف:

بالنظر إلى التخريج السابق يتبين أن الحديث مداره على أيوب السختياني: «ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد» [٨٧], وكثير بن كثير: «ثقة» [٨٨], وكان مذهبه التوقّي في الرفع تعظيما للسنة[٨٩],

وأنه روي عنه من خمسة أوجه:

أما الوجه الأول: (أيوب, عن سعيد, عن ابن عباس, عن أبيّ, عن النبي ﷺ)

(أ) فرواه عنه: أبو داود سليمان بن سف الحراني, عن علي ابن المديني,

(ب) حجاج ابن أبي يعقوب, المعروف بابن الشاعر,

(جـ) أحمد بن سعيد الرباطي,

ثلاثتهم: عن وهب بن جرير, عن أبيه جرير بن حازم, وكلهم ثقات حفاظ, وجرير بن حازم قال عنه ابن حجر: «ثقة, لكن في حديثه عن قتادة ضعف, وله أوهام إذا حدث من حفظه» [٩٠],

وأما الوجه الثاني: (أيوب, عن عبد الله بن سعيد, عن أبيه, عن ابن عباس, عن النبي ﷺ)

فرواه عنه: جرير بن حازم, من طريق أحمد بن سعيد, عن وهب, عن أبيه, عنه, به, وتابعه على هذا الوجه: إسماعيل بن علية: « ثقة حافظ » [٩١],

وأما الوجه الثالث: (أيوب, عن عبد الله بن سعيد, عن أبيه, عن ابن عباس) موقوفا, فرواه عنه: حماد بن زيد: « ثقة ثبت فقيه » [٩٢]

وأما الوجه الرابع: (أيوب, عن عكرمة بن خالد, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس) موقوفا, فرواه عنه: سلام بن أبي مطيع: «قال أحمد: ثقة صاحب سنة, وقال بن عدي: ليس بمستقيم في قتادة خاصة, وله غرائب» [٩٣].

وأما الوجه الخامس: (عن أيوب, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, عن النبي ﷺ)

فرواه عنه: معمر بن راشد: «ثقة ثبت فاضل»[٩٤], وقرن روايته عنه بكثير بن كثير,

الخلاصة:

بناءً على ما تقدم من النظر في الاختلاف, وأحوال الرواة, يتبين أن هناك اضطراب في هذه الرواية, ويمكن أن يقال أن الخلاف يدور في الاتي:

الأول: هل الحديث من رواية أبيّ, أم من رواية عبد الله بن عباس ؟

الثاني: هل هو موقوف, أم مرفوع ؟

الثالث: هل هو بواسطة بين أيوب, وسعيد بن جبير؛ أم بدون واسطةٍ, وهل الواسطة عبد الله بن سعيد؛ أم عكرمة بن خالد ؟

أما الأول: فعند المقارنة يمكن القول بأن الحديث من رواية ابن عباس, وترجيح رواية من رواه على هذا الوجه, وتوهيم جرير بن حازم في جعله من مسند أبي, وذلك لمخالفته الأكثر عددا, فقد رواه عن أيوب ثلاثة من الحفاظ (حماد بن زيد, وإسماعيل بن علية, ومعمر بن راشد) وجعلوه من مسند ابن عباس, وجاء الحديث –أيضا– عند البخاري من رواية جرير بن حازم, عن ابن عباس, وتقدم –أيضا– في ترجمة جرير انه قد يهم إذا حدّث من حفظه,

قال أبو حاتم: «لا يقولون في هذا الحديث: أبيّ بن كعب»[٩٥], وقال الألباني: «لم يذكر أبيّاً, وهو الأصح» [٩٦],

وأما الثاني: فالظاهر أن الحديث موقوف, وموشحٌ برفع بعضه, كما ذكر ابن كثير[٩٧], وقد ورد في روايات كثيرة عند البخاري وغيره بهذه الصيغة, فعند البخاري (١١٢/٣ ح ٢٣٦٨) من طريق معمر, و (١٤٢/٤ ح ٣٣٦٢) من طريق وهب بن جرير, اقتصر على المرفوع «**يرحم الله أم إسماعيل,..**» و (١٤٢/٤ ح ٣٣٦٤) من طريق معمر, أورد الحديث بطوله واقتصر على الموقوف منه, و (١٤٤/٤ح ٣٣٦٥) من طريق إبراهيم بن نافع, عن كثير بن كثير, أورد الحديث بطوله, ورفع بعضه ووقف بعضه, وكذلك في روايات أحمد بعضه موقوف وبعضه مرفوع, وهذا ما يؤيد قول ابن كثير, والله أعلم,

وقد أنكر أحمد شاكر على ابن كثير, في تعليقه على الحديث في المسند, وقال: أن الظاهر أن الحديث مرفوع كله, ولو سُلم أن بعضه موقوف ؛ فالأقرب أنه مما عرفته قريش وتداولته على مر السنين من تاريخ جدّيهم إبراهيم وإسماعيل[٩٨], وهذا لا يعارض ما قاله ابن كثير في وقف بعضه, قال أبو علي الجيّاني: «فأما من وقفه من الرواة فقليل, والذين أسندوه أئمة حفاظ»[٩٩], وقال سبط ابن الجوزي: «وعامَّة ألفاظه موقوفة على ابن عباس» [١٠٠],

وأما الثالث: فقد ثبتت رواية أيوب عن عبد الله بن سعيد, وعن أبيه, فلا يضر ذلك, قال ابن حجر: « رواية أيوب ؛ إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة, أو بواسطة ولده عبد الله, ولا يستلزم ذلك قدحا ؛ لثقة الجميع, فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ» (١٠١),

وأما كون الواسطة عكرمة بن خالد, فقد يكون سمعه أيوب منه أيضا, وقد قال ابن حجر: لا يستبعد أن لأيوب فيه عدة طرق(١٠٢), وقال الجياني عن إنكار سلام بن مطيع أن يكون مخرج الحديث عن سعيد, وانه عن عكرمة, قال: لا يلتفت إليه لأنه لا يمكن مقارنته بحماد, وابن علية, وأحسن حالاته معهما إن كان حفظ, أن يكون أيوب حدّث به على الوجهين, ثم قال: وليس سلاّم من جِمالِ المَحامِل(١٠٣),

ومع ما تقدم, وبعد إخراج رواية عكرمة ؛ وذلك لحال سلاّم بن مطيع, وعدم مقارنته بغيره من الرواة كما تقدم, يمكن الجمع بين الأوجه الأخرى, وجعل الخلاف من قِبَل أيوب, لما عُرِف من مذهبه قصر الرواية كما تقدم في ترجمته,

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه, وذكر أبو علي الجيّاني, وابن حجر, أنه قد عيب على البخاري إخراجه لهذا الحديث مع وجود الاضطراب فيه, وأجابا عن هذا الاعتراض, وذكر أبو علي الجياني بأن الخلاف الظاهر فيه يعود إلى وفاق, ولا يدفع بعضه بعضا(١٠٤), وقال ابن حجر: هذا الخلاف لا يستلزم قدحا, سواءً كان بواسطة, أو بدون واسطة, أكانت الرواية عن أبيّ, أو عن ابن عباس, لأنه يدور على ثقات حفاظ, وأيوب قد سمع من عبد الله بن سعيد, ومن أبيه, وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي ﷺ فهو من مرسل الصحابة(١٠٥),

فائدة الزيادة:

١. التنبيه على أن الاختلاف لا يضر الحديث, فقد أخرجه البخاري في صحيحه,
٢. قد يكون مراد المزي إعلال رواية من ذكر أبي, وأن الراجح عنده عن ابن عباس,
٣. التنبيه على نوع من أنواع علوم الحديث, وهو: «المزيد في متصل الأسانيد» فقد صحت الرواية عن أيوب بالوجهين: عن عبد الله, وعن أبيه, وأخرج الروايتين البخاري في صحيحه.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن أبزى, عن أبي بن كعب ﷺ

الحديث الرابع: عبد الرحمن بن أبزى, عن أبي,

تحفة الأشراف (١/١٣٥)

٥٤- د س ق حديث: **كان رسول الله ﷺ يوتر بـ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾**,..الحديث.

د: في الصلاة (١٤٢٣) عن إبراهيم بن موسى, عن محمد بن أنس, وفي رواية الخطيب: محمد بن بشر (١٤٢٣) وعن عثمان بن أبي شيبة, عن عمر بن عبد الرحمن أبي حفص الأبّار ؛ جميعاً عن الأعمش, عن طلحة وزُبَيد, كلاهما عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزَى, عن أبيه, به, وعن محمد بن يحيى بن فارس, عن إسحاق بن إبراهيم, عن عيسى بن يونس, عن سعيد بن أبي عَروبة, عن قتادة, عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى, به, وزاد فيه ذكر القنوت قبل الركوع,

س: فيه ٢٣٥/٣ (١٦٩٩) عن عليّ بن ميمون الرّقّيّ, عن مَخْلَد بن يزيد, عن سفيان, عن زُبَيْد, به, وزاد فيه « ويَقْنت قبل الركوع », قال س: وقد روى هذا الحديث غير واحد عن زُبيد, فلم يذكر أحد منهم فيه « ويقنت قبل الركوع », و (١٧٠٠) عن إسحاق بن إبراهيم بإسناده, و (١٧٠١) عن يحيى بن موسى البلْخي, عن عبد العزيز بن خالد, عن سعيد بن أبي عَروبة, عن قتادة, عن عَزْرَةَ, عن سعيد بن عبد الرحمن, به, و (١٧٢٩) عن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب, عن محمد بن أبي عُبيدةَ بن مَعْن, عن أبيه, عن الأعمش, عن طلحة بن مصرَّف, عن ذرّ بن عبد الله, عن سعيد بن عبد الرحمن, به, و (١٧٣٠) عن يحيى بن موسى, عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدَّشتَكيّ, عن أبي جعفر الرازيّ, عن الأعمش, عن زُبيد وطلحة, كلاهما عن ذرّ, به, وأعاده في اليوم والليلة (٧٣٤) عن عليّ بن ميمون, و (٧٤٠) يحيى بن موسى, و (٧٢٩) محمد بن الحسين,

ق: فيه (١١٧١) عن عثمان بن أبي شيبة, عن أبي حفص الأبّار, بإسناده. و (١١٨٢) عن عليّ بن ميمون الرقّيّ بإسناده, بذكر القنوت قبل الركوع فقط,

(ز): رُوي عن عبد الرحمن بن أَبْزَى, عن النبيّ ﷺ, وسيأتي (ح ٩٦٦٤),

ك: حديث محمد بن يحيى بن فارس في رواية أبي الطيّب أحمد بن إبراهيم الأشنانيّ عن أبي داود, ولم يذكره أبو القاسم[١٠٦],

دراسة الحديث:

هذا الحديث جاء من طريق (ذرّ بن عبد الله المرهبي, وقتادة بن دعامة الدوسي):

الطريق الأول: طريق ذرّ بن عبد الله المرهبي,

وقد اختُلف عنه من وجهين:

١. فروي عنه, عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى, عن أبيه, عن أبيّ, عن النبي ﷺ,

٢. وروي عنه, عن سعيد, عن أبيه, عن النبي ﷺ,

روى هذا الطريق عنه (طلحة بن مصرّف, وزبيد بن الحارث, وسلمة بن كهيل, وحصين بن عبد الرحمن),

واختُلف عليه:

١. فمرة يروى عنه –أي: عن ذرّ–, عن سعيد,

٢. ومرة يروى عن سعيد مباشرة, بإسقاط ذرّ,

تخريج الطريق الأول, طريق ذرّ بن عبد الله:

• **على الوجه الأول:** (عن ذرّ, عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى, عن أبيه, **عن أبيّ**, عن النبي ﷺ),

أ. رواه الأعمش عن (طلحة, وزبيد) واختُلف عنه, فروي عنه مرة بإثبات ذرّ, ومرة بإسقاطه:

فأخرجه أبو داود في سننه (٥٦٩/٢ ح ١٤٣٠) عن عثمان بن أبي شيبة ؛ والنسائي في سننه (٢٤٤/٣ ح ١٧٢٩) عن محمد بن إشكاب ؛ وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٨٠/٣٥ ح ٢١١٤٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة, ثلاثتهم: عن محمد بن أبي عبيدة بن معن, **عن أبيه**, (عن الأعمش, عن طلحة, عن ذرّ, عن سعيد, به),

وأخرجه النسائي في سننه (١٤٤/٣ ح ١٧٣٠) عن يحيى بن موسى, عن عبد الرحمن الدشتكي, عن أبي جعفر الرازي ؛ وابن ماجة في سننه (٢٤٦/٢ ح ١١٧١) عن عثمان بن أبي شيبة, عن أبي حفص الأبّار ؛ وابن حبان في صحيحه (٥٩٥/٧ ح ٧٠٦٩) عن أحمد بن الحسن, عن يحيى بن معين, عن أبي حفص الأبّار, **وأبو جعفر الرازي, أبو حفص الأبّار** (عن الأعمش, عن طلحة وزبيد, عن ذرّ, عن سعيد, به),

وأخرجه أبو داود في سننه (٥٦٢/٢ ح ١٤٢٣) عن عثمان بن أبي شيبة, **عن الأبّار**, وعن إبراهيم بن موسى, **عن محمد بن أنس**, واللفظ له (عن الأعمش, عن طلحة وزبيد, عن سعيد, به) **بإسقاط ذرّ**,

ب. ورواه سفيان الثوري, عن (زبيد), عن سعيد, به, **بإسقاط ذرّ**,

أخرج روايته النسائي في سننه (٢٣٥/٣ ح ١٦٩٩) عن علي بن ميمون, عن مخلد بن يزيد, عن سفيان, به, **وفيه ذكر القنوت قبل الركوع**, قال النسائي: "وقد روى هذا الحديثَ غيرُ واحد عن زبيد، فلم يذكر أحد منهم فيه: "ويقنت قبل الركوع",

جـ, ورواه جرير بن حازم, عن (زبيد), عن **ذرّ**, عن سعيد, به,

أخرج روايته عبد الله في زوائده على المسند (٣٥/٨٠ ح ٢١١٤٣) عن محمد بن عبد الرحيم البزّار, عن أبي عمر الضرير, جرير بن حازم, به,

دراسة طرق الوجه الأول:

(عن ذرّ, عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى, عن أبيه, **عن أبيّ**, عن النبي ﷺ),

روي من طريق طلحة وزبيد, رواه عنهما (الأعمش, وسفيان, وجرير بن حازم),

أولاً: رواية الأعمش:

اتفق الرواة عن الأعمش (أبي عبيدة بن معن: ثقة[١٠٧], وأبو جعفر الرازي: يهم كثيراً[١٠٨], وأبو حفص الأبّار: صدوق[١٠٩] –من طريق عثمان بن أبي شيبة, كما عند ابن ماجة), وذلك بإثبات ذرّ, وجاءت رواية عثمان بن أبي شيبة, عن أبي حفص, ورواية محمد بن أنس: "صدوق يغرب"[١١٠], عند أبي داود مخالفة بإسقاط ذر, ولعل الخطأ من محمد بن أنس ؛ لما يأتي,

١. قول أبي داود: وهذا لفظه, فدل على أن أبو داود ساق لفظ محمد بن أنس,

٢. عند ابن ماجة من طريق عثمان, عن أبي حفص بإثبات ذرّ,

٣. متابعة يحيى بن معين لعثمان في الرواية عن حفص بإثبات ذرّ,

ثانياً: رواية سفيان:

جاءت من طريق مخلد بن يزيد: صدوق له أوهام[١١١], وقد وهم في هذه الرواية فأسقط ذرّ بن عبد الله, وجعله من مسند أبيّ – وسيأتي بيان ذلك في الرواة عن سفيان على الوجه الثاني –, كما زاد فيه ذكر القنوت قبل الركوع ولم يذكره جميع الرواة عن زبيد, لا من طريق سفيان, ولا من طريق الرواة عنه غير سفيان,

ثالثاً: رواية جرير بن حازم:

جاءت روايته من طريق أبي عمر الضرير: صدوق عالم[١١٢], وخالف فيها من هو أثبت منه كما سيأتي,

- **وعلى الوجه الثاني:** (عن ذرّ, عن سعيد, عن أبيه, عن النبي ﷺ),

أ, روي عن (سلمة بن كهيل, وزبيد) عن ذرّ, به,

رواه **شعبة بن الحجاج**, أخرج روايته: النسائي في سننه (٣/٢٤٤ ح ١٧٣٢) عن عمرو بن يزيد, عن بهز بن أسد, و (٣/٢٤٥ ح ١٧٣٣) عن محمد بن عبد الأعلى, عن خالد بن الحارث ؛ وأحمد في مسنده (٢٤/٧٢ ح ١٥٣٥٤) عن محمد

بن جعفر, و (ح ١٥٣٥٨) عن عفان بن مسلم ؛ وأبو داود الطيالسي في مسنده (٤٤١/١ ح ٥٤٨), جميعهم (بهز, وخالد, ومحمد بن جعفر, وعفان, وأبو داود) عن شعبة, عن سلمة وزبيد, عنه, به,

ب, وروي عن (زبيد) عن ذرّ, به,

رواه **سفيان الثوري**, أخرج روايته: النسائي في سننه (٢٥٠/٣ ح ١٧٥٢) عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم, عن أبي نعيم الفضل بن دكين ؛ وأحمد في المسند (٧٨/٢٤ ح ١٥٣٦١) عن عبد الرزاق, و (ح ١٥٣٦٢) ؛ وابن أبي شيبة في المصنف (٥٠٧/٤ ح ٧٠٥١) عن وكيع, ثلاثتهم (أبو نعيم, وعبد الرزاق, ووكيع) عن سفيان, عنه, به,

ورواه **جرير بن حازم**, أخرج روايته النسائي في سننه (٢٥٠/٣ ح ١٧٥٣) من طريق حرمي بن يونس, واسمه إبراهيم, عن أبيه يونس بن محمد المؤدب, عن جرير, عنه, به,

جـ, وروي عن (زبيد) عن سعيد بن عبد الرحمن, به, **بإسقاط ذرّ**,

أخرج هذه الرواية: النسائي في سننه (٢٤٥/٣ ح ١٧٣٥) عن أحمد بن سليمان, عن محمد بن عبيد, عن عبد الملك بن أبي سليمان, و (ح ١٧٣٦) عن عمران بن موسى, عن عبد الوارث, عم محمد بن جحادة, و (ح ١٧٣٧) عن أحمد بن محمد, عن شعيب بن حرب, عن مالك بم مغول, ثلاثتهم (**عبد الملك بن أبي سليمان, ومحمد بن جحادة, ومالك**) عن زبيد, عن سعيد, به,

د, وروي عن (سلمة بن كهيل) عن سعيد, **بإسقاط ذرّ – أيضا** –,

أخرج روايته: النسائي في سننه (٢٤٥/٣ ح ١٧٣٤) عن محمد بن قدامة, عن جرير, عن **منصور بن المعتمر**, عن سلمة, عن سعيد, به,

هـ, وروي عن (حصين بن عبد الرحمن) عن ذرّ, به,

أخرج روايته: النسائي في سننه (٢٤٤/٣ ح ١٧٣١) عن الحسن بن قزعة, عن, حصين بن نمير, **عن حصين بن عبد الرحمن**, عنه, به,

دراسة طرق الوجه الثاني:

(عن ذرّ, عن سعيد, عن أبيه, عن النبي ﷺ),

من التخريج السابق يتضح أن الخلاف على ذرّ بن عبد الله, فمنهم من أثبته, ومنهم من أسقطه من الرواية, وجميع الطرق التي جاءت بإثبات ذرّ, طريق: شعبة, وسفيان الثوري, وجرير بن حازم, رواتها ثقات أثبات, وأما الروايات التي جاءت

بإسقاط ذرّ فطرقها لا تخلو من كلام:

فمنصور بن المعتمر وإن كان ثقة فروايته جاءت من طريق محمد بن قدامة: مقبول[١١٣], عن جرير ابن عبد الحميد: ثقة صحيح الكتاب, قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه[١١٤],

وعبد الملك بن أبي سليمان: صدوق له أوهام[١١٥],

ورواية مالك بن مغول, جاءت من طريق أحمد بن محمد بن عبيد بن أبي رجاء: صدوق[١١٦],

ورواية محمد بن جحادة جاءت من طريق عمران بن موسى القزاز: صدوق[١١٧],

فعلى ذلك يمكن القول بترجيح رواية شعبة, وسفيان, وجرير, فرواتها أثبت, وهي بإثبات ذرّ,

الطريق الثاني: طريق قتادة بن دعامة الدوسي,

واختُلف عنه من ثلاثة أوجه[١١٨]:

١. فروي عنه, عن سعيد, عن أبيه, عن أبيّ, عن النبي ﷺ,

٢. وروي عنه, عن عَزْرَة بن عبد الرحمن, عن سعيد, عن أبيه, عن أبيّ, عن النبي ﷺ,

٣. وروي عنه, عن عزرة, عن سعيد, عن أبيه, عن النبي ﷺ,

تخريج الطرق:

الوجه الأول: (قتادة, عن سعيد, عن أبيه, عن أبيّ, عن النبي ﷺ),

روي هذا الوجه من طريق سعيد بن أبي عروبة, ذكره أبو داود في سننه في باب القنوت في الوتر (٥٦٦/٢) قال: روى عيسى بن يونس " وفيه ذكر القنوت قبل الركوع " ؛ وأخرجه النسائي في سننه (٢٣٥/٣ ح ١٧٠٠) عن إسحاق بن راهوية, عن عيسى بن يونس, عن ابن أبي عروبة, عنه, به,

الوجه الثاني: (قتادة, عن عزرة, عن سعيد, عن أبيه, عن أبيّ, عن النبي ﷺ),

أخرجه النسائي في سننه (٢٣٥/٣ ح ١٧٠١) عن يحيى بن موسى, عن عبد العزيز بن خالد, عن سعيد بن أبي عروبة, عنه, به,

الوجه الثالث: (قتادة, عن عزرة, عن سعيد, عن أبيه, عن النبي ﷺ),

رواه شعبة, أخرج روايته: النسائي في سننه (٢٤٦/٣ ح ١٧٤٠) عن محمد بن بشار, عن أبي داود, عن شعبة ؛ وأحمد في مسنده (٧٦/٢٤ ح ١٥٣٥٨) عن

محمد بن جعفر, عن شعبة,

وهمام بن يحيى, أخرج روايته: أحمد في المسند (٧٤/٢٤ ح ١٥٣٥٥) عن بهز, عن همام,

وابن أبي عروبة, اخرج روايته: عبد بن حميد في المنتخب (٢٥٨/١ ح ٣١٢) عن محمد بن بشر العبدي, عن سعيد,

جميعهم (شعبة, وهمّام, وسعيد) عن قتادة, به,

دراسة الأسانيد:

اختُلِف عن سعيد بن أبي عروبة في روايته لهذا الطريق:

فرواه محمد بن بشر العبدي عن قتادة, عن عزرة, وجعله من مسند عبد الرحمن بن أبزى, كما أنه لم يذكر فيه القنوت قبل الركوع, ووافقه يزيد بن زريع على هذه الرواية[١١٩], ورواه عيسى بن يونس, عن ابن أبي عروبة, عن قتادة عن سعيد مباشرة, وجعله من مسند أبيّ, وذكر فيه القنوت قبل الركوع,

فأما محمد بن بشر العبدي فسماعه من سعيد بن أبي عروبة جيد, سمع منه قبل الاختلاط, قاله أحمد[١٢٠], ويزيد بن زريع من أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة[١٢١], وقال أحمد: كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد فلا تبال أن لا تسمعه من أحد, سماعه من سعيد قديم وكان يأخذ الحديث بنية[١٢٢],

وجاءت روايتهما, عن سعيد, عن قتادة موافقة لرواية الثقات (شعبة, وهمام بن يحيى) عن قتادة,

وأما عيسى بن يونس فهو وإن كان من الثقات الأثبات, وسماعه من ابن أبي عروبة جيد, كما قال أحمد[١٢٣], ولكنه تفرد بهذه الرواية,

قال أبو داود في سننه: وحديث سعيد, عن قتادة, رواه يزيد بن زريع, وكذلك رواه عبد الأعلى ومحمد بن بشر العبدي, وسماعه بالكوفة مع عيسى بن يونس, ولم يذكروا القنوت[١٢٤],

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة, تفرد به: عيسى بن يونس[١٢٥].

قلت: وافقه عبد العزيز بن خالد في جعله من مسند أبيّ, وخالفه في ذكر عزرة, وذكر القنوت قبل الصلاة, وروايته لا تقارن برواية الأثبات (يزيد بن زريع, ومحمد بن بشر العبدي), قال عنه ابن أبي حاتم: شيخ, وقال الذهبي: صدوق, وقال ابن حجر: مقبول[١٢٦],

الخلاصة:

بالنظر في التخريج السابق, والاختلاف في الطرق, يمكن القول بأن حديث عبد الرحمن بن أبزى جاء من طريقين رئيسين, هما طريق ذرّ بن عبد الله المرهبي, وطريق قتادة,

أما الطريق الأول: فجاء من رواية (الأعمش, وسفيان الثوري, وجرير بن حازم, وشعبة, وعبد الملك بن أبي سليمان, ومالك بن مغول, ومنصور بن المعتمر),

– فأما رواية (عبد الملك, ومالك, ومنصور), وهي بإسقاط ذرّ, وجعل الحديث من مسند عبد الرحمن بن أبزى, وهي لا تخلو من كلام, كما سبق,

– وأما رواية الأعمش (وهي من مسند أبي, وجاءت بالوجهين إسقاط ذرّ وإثباته) فيكدر عليها أمران:

الأول: عدم رواية أصحاب الأعمش المقدّمين لها, فأبي عبيدة بن معن من الطبقة السادسة, ليس بالمكثر عن الأعمش, وله عنه غرائب[١٢٧], وأبو حفص الأبّار: صدوق مقلّ, جعله عبد السلام أبو سمحة في الطبقة الرابعة, وأبو جعفر الرازي في الطبقة السادسة[١٢٨],

الثاني: مخالفتها لما رواه الثقات (شعبة, والثوري, وجرير بن حازم),

– وأما رواية الثوري فجاءت من طريق مخلد يزيد, وأسقط منها ذرّ, وجعلها من مسند أبيّ, وخالفه وكيع, وعبد الرزاق بإثبات ذرّ, وجعل الرواية من مسند عبد الرحمن بن أبزى, ومما سبق في الدراسة لا يمكن مقارنة رواية مخلد برواية الأثبات وكيع, وعبد الرزاق,

– وأما رواية شعبة فجاءت باتفاق عن ذرّ, من مسند عبد الرحمن,

وعلى ذلك فقد صح من هذا الطريق رواية (شعبة, وسفيان من طريق وكيع وعبد الرزاق, وجرير بن حازم من طريق يونس بن محمد) **عن سلمة وزبيد, عن ذرّ, عن سعيد بن عبد الرحمن, عن أبيه عبد الرحمن بن أبزى,**

وأما الطريق الثاني: طريق قتادة, فجاء من رواية (شعبة, وهمام بن يحيى, وابن أبي عروبة, وعبد العزيز بن خالد),

فاتفق شعبة, وهمام في روايته عن قتادة, عن عزرة, عن سعيد, عن أبيه عبد الرحمن بن أبزى, وليس فيه ذكر القنوت قبل الركوع, واختُلِف عن سعيد بن أبي عروبة, فجاءت رواية يزيد بن زريع, ومحمد بن بشر, عنه, موافقة لرواية شعبة وهمام, وخالفهما عيسى بن يونس بثلاثة أمور (اسقاط عزرة, وجعل الحديث من مسند أبيّ,

وذكر القنوت قبل الركوع) ووافقه عبد العزيز بن خالد في ذلك في جعله من مسند أبي, وخالفه في ذكر عَزْرَة والقنوت قبل الركوع,

وسبق في الدراسة ترجيح روايتهما على رواية عيسى, وذلك لأنهما أثبت في سعيد منه, ولموافقتهما لرواية الأثبات,

وعلى ذلك فقد صح من هذا الطريق رواية (قتادة, عن عزرة, عن سعيد, عن أبيه) ليس فيها ذكر القنوت قبل الركوع,

فائدة الزيادة:

أولاً: تعليل رواية من روى الحديث عن أبيّ, وأن الراجح فيه أنه من مسند عبد الرحمن بن أبزى, قال الإمام أحمد: والحديث يصير إلى ابن أبزى[١٢٩], وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن حجر من أن الراجح فيه قول من زاد فيه أبيّ[١٣٠],

ثانيا: بيان عدم صحة زيادة القنوت قبل الركوع,

المطلب الخامس

عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ بن كعب ﷺ

الحديث الخامس: عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ بن كعب,

تحفة الأشراف (٣١/١)

٥٨ -[خ د ق] حديث: «**إنّ من الشعرِ حكمةً**»,

خ في الأدب (٤٢/٨ ح ٦١٤٥) عن أبي اليمانِ الحكم بن نافع, عن شُعيب بن أبي حَمزةَ, عن الزهريّ, عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشامٍ, عن مروان بن الحَكمِ, عن عبد الرحمن بن الأسود, به,

د: (٥٠١٠), ق: (٣٧٥٥) جميعاً فيه عن أبي بكر بن أبي شيبة, عن ابن المبارك, عن يونس بن يزيد, عن الزهريّ, به,

(ز): رواه إبراهيم بن سعد, عن الزهريّ بإسناده, وقال: عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث, قاله غير واحد عن إبراهيم بن سعد كذلك, وهو معدود من أوهامه, ورواه أبو عمر الحوضيّ وأبو معمر الهُذَليّ وعبد العزيز بن أبي سلَمة العُمَريّ, عن إبراهيم بن سعد, فقالوا: عن عبد الرحمن بن الأسود على الصواب, وتابعه يزيد بن هارون, إلا أنّه أسقط مروان بن الحَكَم من إسناده, وكذلك رواه الوليد بن محمد الموقَّريُّ, عن الزهريّ, وروى عن عبد الرحمن بن مهدى, عن إبراهيم بن سعد بالوجهين جميعاً, وذكر فيه مروان بن الحَكَم, ورواه معمرٌ, عن الزهريّ, فاختُلِف عليه فيه: فقال رَباح بن زيد الصنعانيّ: عن معمر- كرواية الجماعة, وقال علي بن بحر بن بَرِّيٍّ: عن هشام بن

يوسف, عن معمر – بإسناده – عن عبد الله بن الأسود, كما هو المشهور عن إبراهيم بن سعد, وقال عبد الله بن المبارك وعبد الرزاق: عن معمر, عن الزهريّ, عن عروة بن الزبير, عن مروان بن الحَكَم, عن عبد الرحمن بن الأسود, عن أبيّ بن كعب,

دراسة الحديث

هذا الحديث مداره على محمد بن شهاب الزهري, واختُلف عنه من أربعة أوجه:

١. فروي عنه, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان بن الحكم, عن عبد الرحمن ابن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ,

٢. وروي عنه, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان, عبد الله بن الأسود, عن أبيّ,

٣. وروي عنه, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن أبي, بإسقاط مروان,

٤. وروي عنه, عن عروة بن الزبير, عن مروان, عن عبد الرحمن بن الأسود, عن أبي,

التخريج:

على الوجه الأول: (عن الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان بن الحكم, عن عبد الرحمن لن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ), رواه عن الزهري:

(أ) شعيب بن أبي حمزة:

أخرج روايته البخاري في صحيحه (٣٤/٨ ح ٦١٤٥) عن أبي اليمان, عن شعيب,

(ب) يونس بن يزيد:

أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣/١٤ ح ٢٧٦٨٥) ؛ ومن طريقه أبي داود في سننه (٣٥٧/٧ ح ٥٠١٠) ؛ وابن ماجة (٦٨٦/٤ ح ٣٧٥٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة, عن ابن المبارك, عن يونس,

وأحمد في مسنده (٩٣/٣٥ ح ٢١١٦١) عن عثمان بن عمر, عن يونس,

(ج) معمر بن راشد:

أخرج روايته أحمد في مسنده (٩١/٣٥ ح ٢١١٥٩) عن إبراهيم بن خالد, عن رباح بن يزيد, عن معمر بن راشد,

(د) إبراهيم بن سعد:

أخرج روايته الشافعي في مسنده (٢٣٨/٢ ح ٩٢٠) ومن طريقه البيهقي في

الكبير (١٨٩/٢١ ح ١٢١١٣٨) ؛ وعبد الله بن أحمد في زياداته (٩٤/٣٥ ٢١١٦٥) عن إبراهيم بن سعد.

والأربعة (شعيب, ويونس بن يزيد, ومعمر, وإبراهيم بن سعد) عن الزهري, به,

وعلى الوجه الثاني: (عن الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان, عبد الله بن الأسود, عن أبيّ),

رواه على هذا الوجه إبراهيم بن سعد, ورواه عنه:

١. عبد الرحمن بن مهدي وأبو كامل مظَفَّر بن مدرك الخراساني ؛ كما عند أحمد في مسنده (٨٩/٣٥ ح ٢١١٥٥),

قال عبد الله بن أحمد: هكذا يقول إبراهيم بن سعد في حديثه: عبد الله بن الأسود, وإنما هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث, عن أبي بن كعب, كذا يقول: غير إبراهيم بن سعد

٢. منصور بن بشر, مسند أحمد (٨٩/٣٥ ح ٢١١٥٦),

٣. يعقوب بن حميد, الآحاد والمثاني (٤٢٨/٣ ح ١٨٥٨), وقال: ولا أعلم وافق إبراهيم بن سعد أحد على عبد الله,

٤. ويزيد بن هارون, مسند أحمد (٨٨/٣٥ ح ٢١١٥٤), وقال فيه: عن أبي الأسود, وجاءت روايته عند الهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٣٨٥/٣ ح ١٥١٢) عن عبد الله بن الأسود, ونقل عن ابن معين قوله: الناس جميعا يقولون في هذا الحديث: عبد الرحمن بن الأسود, إلا إبراهيم بن سعد فإنه يقول: عبد الله بن الأسود,

وقد ذكر المزي في الأصل أن رواية يزيد بن هارون جاءت بإسقاط مروان, قال المحقق: وقع في المطبوع من المسند ذكر مروان,

قلت: جاءت رواية يزيد – أيضا – عند الشاشي في مسنده بذكر مروان , كما جاء في تخريج روايته.

٥. أبو عمر الحوضي, كما في جزء ابن الغطريف (ص: ٩١ ح ٤٨), وفيها عن عبد الله بن الأسود, وليس كما ذكر المزي أن رواية الحوضي جاءت على الصواب,

وعلى الوجه الثالث: (عن الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن أبي) بإسقاط مروان,

أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته (٩٤/٣٥ ح ٢١١٦٤) عن سويد بن سعيد, عن الوليد ابن محمد الموقَّري, عنه, به,

وعلى الوجه الرابع: (عن الزهري, عن عروة, عن مروان, عن عبد الرحمن بن الأسود,

عن أبي).

روي من طريق معمر بن راشد, أخرج روايته: عبد الرزاق في مصنفه (٢٩٥/١٠ ح ٢١٥٧٣) ؛ وأحمد في مسنده (٩٠/٣٥ ح ٢١١٥٨) عن عبد الله بن المبارك, عن معمر, عنه, به,

قال الدارقطني: الصحيح عن الزهري, عن عروة مرسلاً[١٣١],

النظر في الاختلاف[١٣٢]:

من التخريج السابق يتضح أنه اختُلِف عن الزهري من أربعة أوجه:

أما الوجه الأول: (عن الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان بن الحكم, عن عبد الرحمن لن الأسود بن عبد يغوث, عن أبيّ), فرواه عن الزهري أربعة من الحفاظ الثقات الأثبات:

شعيب بن أبي حمزة: ثقة عابد, قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري[١٣٣],

يونس بن يزيد الأيلي: ثقة, إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا, وفي غير الزهري خطأ[١٣٤], وقال الذهبي: أحد الاثبات عن الزهري[١٣٥], وذكره ابن المديني مع أثبت الناس في الزهري, وقيد ذلك بما إذا روى من كتابه[١٣٦],

معمر بن راشد: عده ابن معين مع أثبت من روى عن الزهري[١٣٧], وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل, إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام ابن عروة شيئا, وكذا فيما حدث به بالبصرة[١٣٨],

إبراهيم بن سعد الزهري: قال ابن حجر: ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح[١٣٩], وذكر ابن رجب عن أحمد أنه قال عنه: كان يحدث من حفظه فيخطىء, وفي كتابه الصواب, وقال ابن رجب: وقد تكلم فيه يحيى القطان, وروى من حفظه أحاديث أنكرت عليه[١٤٠],

وروى هذا الوجه عن إبراهيم بن سعد: الشافعي, وأبو معمر الهذلي, وغيرهما, وكلهم ثقات متقنون.

وأما الوجه الثاني: (عن الزهري, عنه, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان, عبد الله بن الأسود, عن أبيّ),

فلم يروه عن الزهري إلا إبراهيم بن سعد, ورواه عنه على هذا الوجه: يزيد بن هارون, وعبد الرحمن بن مهدي, وأبو كامل مظفَّر بن مدرك الخراساني, وأبو عمر الحوضي, وكلهم ثقات متقنون.

وسبق أنه روي عنه على الوجه الأول – أيضا –, والرواة عنه على الوجهين كلهم ثقات, وسبق في ترجمته أنه ربما أخطأ إذا حدث من حفظه, وعلى ذلك فيحمل الخلاف على إبراهيم بن سعد, وأنه وهم في روايته هذا الوجه بذكر " عبد الله " بدل " عبد الرحمن ", فالعلة من قِبَلِه, لا من قِبَل الرواة عنه, وروايته الأولى الراجحة, لموافقتها لرواية الجمهور عن الزهري,

وأما الوجه الثالث: (عن الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن أبي) بإسقاط مروان,

فلم يروه عن الزهري إلا الوليد بن محمد الموقّري: متروك[١٤١],

وأما الوجه الرابع: (عن الزهري, عن عروة بن الزبير, عن مروان, عن عبد الرحمن بن الأسود, عن أبي),

فلم يروه عن الزهري إلا معمر بن راشد, وسبق أنه رواه عن الزهري على الوجه الأول, رواه عنه رباح بن يزيد,

ورواه عنه على هذا الوجه: عبد الرزاق بن همّام, وعبد الله بن المبارك, وهما من الثقات الأثبات, ويعدون من أثبت أصحاب معمر,

وبإعمال قواعد الترجيح لا يمكن مقارنة رواية عبد الرزاق وابن المبارك, مع رواية رباح, فهما أكثر عددا, وأوثق, وأثبت في معمر, ومع ذلك رجّح العلماء رواية رباح, وحمّلوا معمر العلة في الاختلاف, قال ابن حجر في النكت الظراف: ذكر عبد الرزاق أن رباح قال: أخرج معمر كتابه فإذا فيه "عن أبي بكر" لا "عروة" وكأن معمر حدّث به من حفظه فأبدل, وكتابه أتقن[١٤٢],

ومن قرائن ترجيح رواية رباح – أيضا – موافقتها لرواية الجمهور عن الزهري, كما أن ابن المبارك الذي رواه عن معمر على الوجه المرجوح, رواه عن يونس بن يزيد, عن الزهري, على الوجه الراجح,

الخلاصة:

مما سبق في التخريج والدراسة يمكن أن يقال أن الخلاف عن الزهري يدور في ثلاثة أمور:

الأول: هل الراوي عن أبيّ: عبد الرحمن بن الأسود, أم عبد الله بن الأسود,

وسبق أنه لم يروه بذكر عبد الله, إلا إبراهيم بن سعد, وبيّنا وهمه في هذه الرواية, وأن الراجح روايته الأولى عن عبد الرحمن وهي الموافقة لرواية الجمهور,

الثاني: هل الرواية بإثبات مروان, أم بإسقاطه,

ولم يروه بإسقاط مروان, إلا الوليد الموقّري, وهو متروك الحديث,

الثالث: هل الراوي عن مروان: عروة بن الزبير, أم أبي بكر بن عبد الرحمن,

فرواه معمر, عن الزهري, عن عروة, مخالفا رواية الجمهور, ومخالفا وروايته الأخرى – أيضا – والتي فيها: عن أبي بكر, وبينّا أن العلة من قِبَل معمر,

وعلى ذلك يكون الراجح (الزهري, عن أبي بكر بن عبد الرحمن, عن مروان, عن عبد الرحمن بن الأسود) وهو الوجه الأول,

الحكم على الحديث: الحديث من وجهه الراجح صحيح, وقد أخرجه البخاري في صحيحه,

فائدة الزيادة:

بيان العلة الخفية في هذا الحديث, وأنه لا يلزم من كون الرواة ثقات تصحيح الرواية, كما أنه قد تكون رواية الأكثر عددا, والأوثق مرجوحة بقرائن, كما في رواية معمر بن راشد, والله أعلم,

المطلب السادس: عطية بن قيس الكلاعي , عن أبيّ بن كعب ﷺ

الحديث السادس: عطية بن قيس الكلاعي. عن أبيّ بن كعب,

تحفة الأشراف (١٤٧/١)

٦٩ –**[ق] حديث: علَّمتُ رجلاً القرآن، فأهدى إلى قوساً,.. الحديث,**

ق: في التجارات (٢١٥٨) عن سهل بن سهل. عن يحيى بن سعيدٍ. عن ثَور بن يزيدَ. عن خالد بن مَعدان. عن عبد الرحمن بن سَلْم. عنه. به.

(ز): رواه موسى بن عُليّ بن رَباح. عن أبيه. عن أبيّ بن كعب. ورواه محمد بن جُحادةَ. عن رجل يقال له: أَبَان. عن أبيّ بن كعب. ورواه بُندارٌ. عن يحيى بن سعيد. عن عبد الرحمن بن سلم. عن عطيّةَ بن قيس الكلاعيّ أنّ أبيّ بن كعب علّم رجلاً. وروى هشام بن عمّار. عن عمرو بن واقد. عن إسماعيل بن عبيد الله. عن أمّ الدرداءِ. عن أبي الدرداء أنّ أبيّ بن كعب أقرأ رجلاً من أهل اليمن سورةً. فرأى عند قوساً. فقال: تبيعُنيها ؟ فقال: لا. بل هي لك. فسأل النبيّ ﷺ. فقال: «**إن كنت تريد أن تقلَّدَ قوساً من نار فخذها**». وروى إسماعيلُ بن عيّاشٍ. عن عبد ربّه بن سليمان بن عُميرَ بن زَيتون. عن الطفيل بن عمرو الدوسيّ. قال: أقرأني أبيُّ بن كعب القرآنَ. فأهديتُ له قوساً. فغدا إلى رسول الله ﷺ وهو متقلّدُها,.. فذكر الحديث,

دراسة الحديث

روي هذا الحديث عن أبيّ بن كعب. وجاء عنه من خمسة طرق:

• **الطريق الأول:** طريق عبد الرحمن بن سَلْم. عن عطية بن قيس الكلاعي:

أخرجه: ابن ماجة. كما في الأصل,

وأخرجه: الضياء في المختارة (٢٢/٤ ح ١٢٥٣) من طريق محمد بن هارون الروياني. عن محمد بن بشّار؛ والبيهقي في الكبير (٢٤١/١٢ ح ١١٧٩٤) عن محمد بن أبي بكر.

كلاهما: عن يحيى بن سعيد. عن ثور بن يزيد. عن عبد الرحمن بن سلم. عن عطية.

قال البيهقي عنه: منقطع.

وهذا الإسناد ضعيف لعدة أمور:

الأول: جهالة عبد الرحمن بن سلم[١٤٣],

الثاني: الاضطراب في سنده. قال المزي: وفي إسناد حديثه اختلاف كثير[١٤٤]. وكذا قال الذهبي[١٤٥]. وقال: وما روى عنه سوى ثور بن يزيد,

الثالث: الانقطاع بين عطية بن قيس الكلاعي وأبيّ. وسبق قول البيهقي فيه. وقال الذهبي: عطية بن قيس الحمصي. أرسل عن أبيّ[١٤٦]. وقد ذكر ذلك الألباني في إرواء الغليل[١٤٧]. ورد عليه د. سعد ال حميد[١٤٨]. وذكر الخلاف في مولد عطية. ووفاة أبيّ. ورجّح إمكان السماع. وقال ابن التركماني في الجوهر النقي: أن روايته محمولة على الاتصال[١٤٩],

وعلى كل الأحوال فالعلتين السابقتين كافية في تضعيفه. والله أعلم,

وأما زيادة خالد بن معدان في سند ابن ماجة فذكر ابن حجر في النكت الظراف أنه لم يقف على ذكر خالدٍ في النسخ التي عن ابن ماجة. وقال: وكذا أخرجه الروياني في مسنده عن بندار[١٥٠]. عن يحيى بدونه. ولم يذكره ابن عساكر وهو سلف المزي. ولم يذكره المزي في الرواة عن عبد الرحمن بن سلم. وذُكر في حاشية تحفة الأشراف بخط ابن عبد الهادي: «خالد بن معدان في هذا الإسناد فضلة لا يحتاج إليه. ولم يذكره الحافظ أبو القاسم» [١٥١],

• **الطريق الثاني:** طريق موسى بن عُلي. عن أبيه. عن أبيّ,

أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٦٢/١١ ح ٢٢١١٢) عن أبي سعد محمد بن ميسر. وفيه: أن أبيّ كان يعلم رجلا مكفوفا. فكان إذا أتاه غدّاه,

وأبي عبيد في فضائل القرآن (ص: ٢٠٧) عن عبد الله بن صالح. وفيه: أن النبي ﷺ قال لأبيّ: «**ألم أنهك عن فلان. فاردد القوس**».

وعُلي بن رباح تابعي لم يدرك النبي ﷺ. فهو ضعيف,

- **الطريق الثالث:** طريق محمد بن جحادة. عن رجل يقال له: أبَان,

أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (١٨٤/١ ح ١٧٥) عن أبي الوليد. عن همام بن يحيى. عن محمَّد بن جُحادة. عن رجل يقال له أبَان. عن أبي بن كعب. أنه علم رجلا سورة من القرآن. فأهدى إليه ثوبا,

وهذا السند ضعيف. وفيه علتين:

الأولى: جهالة أبَان. قال ابن حبان في الثقات[١٥٢]: «شيخ يروي عن أبي بن كعب روى عنه محمد بن جحادة لا أدرى من هو ولا بن من هو». وقال ابن حجر: «غير منسوب» [١٥٣],

الثانية: الانقطاع بينه وبين أبيّ. قال البخاري: «أبان. أن أبي بن كعب. مرسل» [١٥٤]. وكذا قال ابن أبي حاتم[١٥٥],

- **الطريق الرابع:** إسماعيل بن عبيد الله. عن أم الدرداء. عن أبي الدرداء,

أخرجه: أبي عبيد في فضائل القرآن (ص: ٢٠٧) عن هشام بن عمّار. عن عمرو بن واقد. عنه. به. وفيه: أنّ أبيّ بن كعب أقرأ رجلاً من أهل اليمن سورةً. فرأى عنده قوساً,.. الحديث,

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣٨/٨) من طريق هشام بن عمار. به,

وهذا الإسناد ضعيف. وذلك لمجيئه من طريق عمرو بن واقد وهو متروك[١٥٦],

وذكر البزار في مسنده أنه لا يعلم روى هذا الحديث بإسناد متصل إلا هذا. وعمرو بن واقد ليس بالقوي[١٥٧]. وقال البيهقي: حديث أبي الدرداء ليس له أصل[١٥٨],

- **الطريق الخامس:** إسماعيلُ بن عيّاشٍ. عن عبد ربّه بن سليمان بن زَيتون. عن الطفيل بن عمرو الدوسيّ.

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣٥٩/٢ ح ١٠٩) في أول كتاب التفسير. قال: أقرأني أبيّ. والطبراني في الأوسط (١٣٩/١ ح ٤٣٩) من طريق عبيد بن جناد. عنه. به. إلا أنه قال: عبد الله بن سليمان بن عمير. وقال بعده: لا يروى هذا الحديث عن الطفيل بن عمرو إلا بهذا السند. تفرّد به إسماعيل بن عياش,

وهذا السند ضعيف. لثلاثة أمور:

الأول: جهالة حال عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زيتون. فقد ترجم له البخاري في التاريخ. وابن أبي حاتم في الجـرح والتعديل ولم يذكرا فيه جـرحا ولا تعديلا. وذكره ابن

حبان في الثقات. وقال ابن حجر: مقبول. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: مجهول[١٥٩],

الثاني: الانقطاع بينه وبين الطفيل. قال البغوي: والذي روى عنه إسماعيل بن عياش هذا الحديث عبد ربه. واسمه ابن زيتون. أحسبه من أهل حمص. ولم يسمع من الطفيل بن عمرو[١٦٠],

الثالث: التفرد والغرابة. وقد سبق النقل عن الطبراني بأن هذا الحديث لا يروى عن الطفيل إلا بهذا السند. وأنه تفرّد به إسماعيل بن عيّاش. وقال عنه البغوي: حديث غريب[١٦١],

الخلاصة. والحكم على الحديث:

من التخريج السابق والدراسة. تبين أن الحديث لم يروَ من طريق متصل سوى الطريق الرابع عن أبي الدرداء. جاء من طريق عمرو بن واقد وهو متروك الحديث. وقال البيهقي: ليس له أصل,

وقد حسّن بعضهم الحديث بمجموع طرقه. وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت كما عند أحمد في مسنده (٤٢٦/٣٧ ح ٢٢٧٦٦) و أبو داود في سننه (٢٩١/٥ ح ٣٤١٧) و الحاكم في مستدركه (٤٠١/٣ ح ٥٥٢٧) من طريق بشر بن عبد الله. عن عبادة بن نُسَيٍّ، عن جنادة بن أبي أمية. عن عبادة بن الصامت. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأبي داود في سننه (٢٩٠/٥ ح ٣٤١٦). والحاكم في مستدركه (٤٨/٢ ح ٢٢٧٧) من طريق مغيرة بن زياد. عن عبادة بن نسي. عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه, وهو مُختَلَفٌ فيه عن عبادة. فرواه بشر. عن عبادة. عن جنادة بن أبي أمية, ورواه مغيرة بن زياد. عن عبادة. عن الأسود بن ثعلبة, وصحح الألباني سنده تبعا للحاكم والذهبي كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥١٦/١).

وعلى ذلك فالحديث بمجموع طرقه وشواهده حسن لغيره والله أعلم,

فائدة الزيادة:

بيان أن حديث ابن ماجة المروي عن أبيّ حسن لغيره. وأن له أصل.

نتائج البحث:

في نهاية هذا البحث، توصلت إلى عدد من النتائج منها:

- ما يتعلق بالجزء النظري من البحث:

١- كان المزي من المشهورين في عصره، لذلك اثنى عليه جمع غفير من العلماء.

٢- ذهب أكثر العلماء على ان وفاة المزي كانت بسبب مرضه بالطاعون سنة ٧٤٢هـ.

٣-اشتهر المزي بأهم كتابين صنفهما في علم الحديث وهما: (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) و(تهذيب الكمال في أسماء الرجال).

٤-اعتمد المزي في تصنيف كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) على كتاب (أطراف الصحيحين) لأبي مسعود الدمشقي، وكتاب (أطراف الصحيحين) لخلف الواسطي، ورتب كتابه على كتاب (أطراف السنن الأربع) لابن عساكر.

٥-جمع المزي في كتابه التحفة عدداً من الأحاديث بلغت (١٩٦٦٦) حديثاً.

٦-استغرقت المدة التي ألف بها الحافظ المزي كتابه تحفة الأشراف (٢٦) عاماً، وألحَقَ به جزءاً سماه (لحق الأطراف).

٧-قسم الحافظ المزي كتابه تحفة الأشراف إلى قسمين: الأول كتاب المسانيد من أسماء الصحابة، والثاني كتاب المراسيل من أسماء التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم.

٨-أن المزي مكثر من الشيوخ والتلاميذ، مقل من التآليف.

٩-أن عقليته منهجية مرتبة، ظهر ذلك من خلال منهجه في كتابه (تحفة الأشراف).

- و**منها ما يتعلق بالجزء العلمي:**

١-لا غنى عن كتاب (تحفة الأشراف) لمن اشتغل بالكتب الستة، فهو المصدر الأساسي في تخريجها، وضبط أسانيدها، والعناية بها.

٢-إظهار الصناعة النقدية للحافظ المزي من خلال تعقيباته.

٣-من أهم فوائد زياداته في مسند أبي بن كعب س:

- الإشارة إلى الإسناد الراجح، بذكر تفرّد أحد الرواة للحديث.
- ذكر عدد من المتابعات؛ لتقوية الحديث.
- الإشارة إلى راوي الحديث المدار، الذي وقع الاختلاف عليه.
- التصريح باسم من أُبهم من الرواة.
- التنبيه على أن الحديث رواه أكثر من صحابي.

هوامش البحث:

---

(١) انظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي(١/٣-٤).

(٢) انظر: تاريخ بغداد، للبغدادي (٦/١٧٣).

(٣) انظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لمحمد عبد الرحمن الطوالبة، أستاذ الحديث الشريف بجامعة اليرموك، (عمان: المكتبة الوطنية، دارعمار، ١٤١٨هـ،

١٩٩٧م)، ص(١١٨).
(٤) انظر: تاريخ بغداد، للبغدادي (٣٢٤/٨).
(٥) انظر: الحافظ المزي والتخريج من كتابه تحفة الأشراف، لد. الطوالبه ص(١١٦).
(٦) انظر: اتحاف المهرة، لابن حجر (١٥٨/١).
(٧) المرجع السابق.
(٨) (٥/١).
(٩) (٦/١).
(١٠) انظر: طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٢٧٥/٤)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٤٩٨/٤)، برنامج الوادي آشي، ص(٩٦)، فوات الوفيات، لابن شاكر (٣٥٣/٤)، ذيل تذكرة الحفاظ، للحسني (١٢٦/٤)، معجم الشيوخ، للسبكي ص(٥٠٨)، الرد الوافر، لابن ناصر الدين ص(٦٩)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٤٥٧/٤).
(١١) انظر: الأنساب، للسمعاني، (٤٩٥/٤.٤٩٦)، واللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير(٤٣/٣).
(١٢) انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري (١٢٢٢/٤)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (١٢٢/٥)، آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني ص(٢٦٣).
(١٣) انظر: أعيان العصر، للصفدي (٦٤٤/٥)، البداية والنهاية، لابن كثير (٥٩١/١٧)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٤٥٧/٤).
(١٤) انظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابة تحفة الأشراف، لد. طوالبه ص(٢٠).
(١٥) انظر: المعجم المختص، للذهبي ص(٢٩٩)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٧٤/٣)، والوفيات، لابن رافع (٣٩٦/١).
(١٦) الوادي آشي: هو أبو عبد الله، محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حسان القيسي الوادي آشي، المالكي، التونسي، المقرئ، المحدث، من تلاميذ المزي، توفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر: المعجم المختص، للذهبي ص(٢٢٦)، البرنامج ص (٩٦-٩٧)، الديباج المذهب، لابن فرحون ص (٤٠١-٤٠٢).
(١٧) البرنامج، ص(٩٢).
(١٨) معجم الشيوخ، ص(٥١١).
(١٩) الدرر الكامنة (٤٥٨/٤).
(٢٠) انظر: طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٢٧٥/٤)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٤٩٨/٤)، برنامج الوادي آشي، ص(٩٧)، أعيان العصر، للصفدي (٦٤٤/٥)، النجوم الزاهرة، لأبي المحاسن (٦٢/١٠).
(٢١) انظر: المعجم المختص، للذهبي ص(٢٩٩)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (١٤٩٨/٤)، وفوات الوفيات، لابن شاكر (٣٥٤/٤)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٢٣٣/٥)، والبدر الطالع، للشوكاني (٣٥٣/٢).
(٢٢) انظر: المعجم المختص، للذهبي ص(٣٠٠)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٠٦/٢٩)، معجم الشيوخ، للسبكي ص(٥١١)، البداية والنهاية، لابن كثير (٤٢٨/١٨)، الرد الوافر، لابن ناصر الدين ص(٩٦)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٤٦١/٤).
(٢٣) انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر (٢٦١/٤)، الرد الوافر، لابن ناصر الدين ص(١٢٨).
(٢٤) انظر: البدر الطالع، للشوكاني ص (٩٠٧)، هدية العارفين، للباباني (٥٥٦/٢)، إيضاح المكنون، للباباني (٢٤١/١).

[٢٥] انظر: المعجم المختص، للذهبي ص(٢٩٩)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٤٩٨/٤)، البداية والنهاية، لابن كثير (٤٢٨/١٨)، الرد الوافر، لابن ناصر الدين ص(١٢٨).
[٢٦] أعيان العصر، للصفدي (٦٤٥/٥).
[٢٧] انظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، الطوالبه، ص (٥٣-٧٧).
[٢٨] طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٤٠١/١٠).
[٢٩] طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٧٥/٣).
[٣٠] انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر (٢٥٩/٤).
[٣١] انظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لطوالبه، ص (٩١-١٠٤).
[٣٢] طبقات الشافعية الكبرى، (٣٩٥/١٠).
[٣٣] المعجم المختص، ص(٢٩٩).
[٣٤] الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي (٣٥/١).
[٣٥] البداية والنهاية، لابن كثير (١٣٨/١٤)، الدارس، للنعيمي (٥٩/١).
[٣٦] البداية والنهاية، لابن كثير (١٩٦/١٤)، الدارس، للنعيمي (٩٤/١).
[٣٧] الدرر الكامنة، (٢٣٤/٥).
[٣٨] تذكرة الحفاظ، (١٤٩٩/٤).
[٣٩] البرنامج، ص(٩٢).
[٤٠] أعيان العصر، (٧٦/٣).
[٤١] الدرر الكامنة، (٢٢٣/٥).
[٤٢] طبقات الشافعية، (٧٦/٣).
[٤٣] هدية العارفين، (٥٥٧/٢).
[٤٤] معجم المؤلفين، (٣٠٨/١٣).
[٤٥] الدرر الكامنة، (٤٥٨/٤).
[٤٦] الأعلام، للزركلي (٣١٣/٩). وعدّ الزركلي من كتبه أيضًا: الكنى المختصر من تهذيب الكمال، والحال انه لأبي محمد بن رافع السلامي.
[٤٧] مقدمة تحفة الأشراف، (٥/١).
[٤٨] تذكرة الحفاظ، (١٤٩٨/٤).
[٤٩] ذيل تذكرة الحفاظ، (١٢٦/٤).
[٥٠] طبقات الشافعية الكبرى، (٤٠١/١٠).
[٥١] طبقات الشافعية، (٤٦٥/٢).
[٥٢] الإطراف بأوهام الأطراف، ص(٣٠).
[٥٣] طبقات الشافعية، (٧٦/٣).
[٥٤] البدر الطالع، (٣٥٣/٣).
[٥٥] مقدمة تحفة الأشراف، (٣/١-٤).
[٥٦] مقدمة تحفة الأشراف، (٥/١).
[٥٧] مقدمة تحفة الأشراف، (٦/١).
[٥٨] النكت الظراف، (٥/١).

(٥٩) المرجع السابق (٤/١).
(٦٠) البدر الطالع، (٣٥٣/٢).
(٦١) انظر: الأعلام، للزركلي (٣١٣/٩).
(٦٢) الإطراف بأوهام الأطراف، ص(٣١).
(٦٣) ذخائر المواريث (٣/١).
(٦٤) انظر: كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأشراف، الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للطوالبة، ص(١٨٩-٢٠٤). الحافظ المزي ومنهجه في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أحمد شاكر محمود- أستاذ الحديث وعلومه المساعد في كلية العلوم الإسلامية،(مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد:٤٠، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٤م) ص(٨٢-١٠١).
(٦٦) الطبقات الكبير, لابن سعد (٢٥١/٩)؛ الثقات للعجلي (٣٢٥/١)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٩/٣)؛ التعديل والتجريح, للباجي (٥٠٢/٢).
(٦٧) أي: ثابت البناني, الضعفاء الكبير, للعقيلي (٢٦٦/١).
(٦٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل, للعلائي (ص١٦٨).
(٦٩) الكاشف (٣٤٩/١)؛ التقريب (ص: ١٧٨).
(٧٠) العلل (٦٢/١٢).
(٧١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٦٣/٦).
(٧٢) الكامل (٤٣/٣ - ٥٩).
(٧٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٢/٦-٢٤٣)؛ تهذيب الكمال (١٠٢/٢٢)؛ ميزان الاعتدال (٢٧٠/٣)؛ المختلطين للعلائي (ص٩٣)؛ تقريب التهذيب (ص٤٢٣)؛ الكواكب النيرات, مع حواشي عبد القيوم (ص: ٣٤١).
(٧٤) سؤالات ابن الجنيد (ص ٤٦٢)؛ تهذيب الكمال (٥٨٠/٢٤)؛ الكاشف (١٦٢/٢)؛ التقريب (ص ٤٧١).
(٧٥) التقريب (ص: ٢٦٦).
(٧٦) التقريب (ص: ١٠٤).
(٧٧) التقريب (ص: ١١٠).
(٧٨) الكاشف (٤١٥/١)؛ التقريب (ص: ٢٢٢).
(٧٩) ينظر: الكاشف (٢٤١/١)؛ التقريب (ص: ١٠٤)؛ الكواكب النيرات (ص: ٣٥١).
(٨٠) التاريخ الكبير للبخاري (٥٧٢/٥)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٥٢/٤)؛ الثقات لابن حبان (٣٨٥/٤)؛ الإكمال للحسيني (ص: ١٧٠)؛ تعجيل المنفعة (٥٩٤/١).
(٨١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٩٤٨/٣)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٨/٩)؛ التقريب (ص٥٧٤).
(٨٢) التقريب (ص: ٤٥٣).
(٨٣) التقريب (ص: ٥٩٨).
(٨٤) العلل (٣٦٣/٢).
(٨٥) ينظر: صحيح سنن ابي داود (٢١٧/٥).
(٨٦) فضائل القرآن (ص: ١١١).
(٨٧) التقريب (ص: ١١٧).
(٨٨) التقريب: (ص: ٤٦٠).

(٨٩) ينظر: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع وإرسال الموصول, د. على الصياح (ص: ٧١) وما بعدها.
(٩٠) التقريب (ص: ١٣٨).
(٩١) التقريب (ص: ١٠٥).
(٩٢) التقريب (ص: ١٧٨).
(٩٣) الكاشف (٤٧٤/١).
(٩٤) التقريب (ص: ٥٤١).
(٩٥) العلل لابن أبي حاتم (١٩٧/٣ – ١٩٨).
(٩٦) صحيح موارد الظمآن (٢٤٩/١).
(٩٧) ينظر: البداية والنهاية (٣٦١/١).
(٩٨) ينظر التعليق على الحديث (٣٨٨/٣) بتصرف.
(٩٩) تقييد المهمل (٦٥٣/٢).
(١٠٠) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٣٨٩/١).
(١٠١) فتح الباري (٤٠٠/٦).
(١٠٢) ينظر: الفتح (٣٩٩/٦).
(١٠٣) ينظر: تقييد المهمل (٦٥٦/٢ – ٦٥٧).
(١٠٤) ينظر المرجع السابق (٦٥٦/٢ ٩).
(١٠٥) ينظر: الفتح (٤٠٠/٦).
(١٠٦) رواية أبي داود عن عيسى بن يونس مباشرة.
(١٠٧) التقريب (ص: ٣٦٥).
(١٠٨) التقريب (ص: ٦٢٩).
(١٠٩) التقريب (ص: ٤١٥).
(١١٠) التقريب (ص: ٤٦٩).
(١١١) التقريب (ص: ٥٢٤).
(١١٢) التقريب (ص: ١٧٣).
(١١٣) التقريب (ص: ٥٠٣).
(١١٤) التقريب (ص: ١٣٩).
(١١٥) التقريب (ص: ٣٦٣).
(١١٦) التقريب (ص: ٨٤).
(١١٧) التقريب (ص: ٤٣٠).
(١١٨) ملاحظة: اقتصرت على الأوجه المذكورة والتي لها تأثير في الحكم, مع وجود غيرها للاختصار وعدم الإطالة.
(١١٩) ذكر ذلك أبو داود في سننه (٥٦٦/٢).
(١٢٠) ينظر: شرح علل الترمذي, لابن رجب (٧٤٣/٢).
(١٢١) الكامل لابن عدي (٤٥١/٤).
(١٢٢) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣٤٧)؛ والكامل لابن عدي (٤٤٦/٤).
(١٢٣) مسائل الإمام أحمد, رواية أبي داود السجستاني (ص: ٣٨٢).
(١٢٤) (٥٦٧/٢).

(١٢٥) المعجم الأوسط (١٠٨/٨).
(١٢٦) الجرح والتعديل (٣٨١/٥)؛ الكاشف (٦٥٤/١)؛ التقريب (ص: ٣٥٦).
(١٢٧) ينظر: معرفة أصحاب الأعمش لمحمد التركي (ص: ١٤٠).
(١٢٨) ينظر: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل, دراسة نظرية تطبيقية في علل أصحاب الأعمش (ص: ٢٠٥).
(١٢٩) تاريخ بغداد (٤٠١/١٠).
(١٣٠) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (٢٤/٣).
(١٣١) علل الدارقطني (١٤٦/١٤).
(١٣٢) اقتصرت على ما ذكر في الأصل والزيادة, وللمزيد من التخريج والدراسة مراجعة رسالة الدكتور عبد الله دمفو, مرويات الإمام الزهري المعلة (١٠٦٠/٢).
(١٣٣) التقريب (ص: ٢٦٧).
(١٣٤) التقريب (ص: ٦١٤).
(١٣٥) الكاشف (٤٠٤/٢).
(١٣٦) ينظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١٣٨/٢).
(١٣٧) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٠٨).
(١٣٨) التقريب (ص: ٥٤١).
(١٣٩) التقريب (ص: ٨٩).
(١٤٠) شرح علل الترمذي (٧٦٣/٢).
(١٤١) التقريب (ص: ٥٨٣).
(١٤٢) تحفة الأشراف مع النكت الظراف (٣٢/١).
(١٤٣) قال ابن حجر في التقريب (ص: ٣٤١): مجهول.
(١٤٤) تهذيب الكمال (١٤٨/١٧).
(١٤٥) ميزان الاعتدال (٥٦٧/٢) في ترجمته لعبد الرحمن بن سلم.
(١٤٦) الكاشف (٢٧/٢).
(١٤٧) (٣١٧/٥).
(١٤٨) ينظر: حاشيته على سنن سعيد بن منصور (٣٦٣/٢).
(١٤٩) (١٢٦/٦).
(١٥٠) لم أجده في مسند الروياني, وسبق تخريجه من المختارة للضياء المقدسي من طريقه, وذكره محقق المسند في قسم المستدرك من النصوص الساقطة مسند الروياني (٣٢/٣).
(١٥١) ينظر: النكت الظراف (٣٦/١).
(١٥٢) (٣٧/٤).
(١٥٣) لسان الميزان (٢٦/١).
(١٥٤) التاريخ الكبير (٢٦٤/٢).
(١٥٥) ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٦/٢).
(١٥٦) التقريب (ص: ٤٢٨).
(١٥٧) مسند البزار (٦٦/١٠).
(١٥٨) معرفة السنن والآثار (٢٢٢/١٠).

(١٥٩) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨٧/٧), والجرح والتعديل لا بن أبي حاتم (٤٣/٦), والثقات لابن حبان (١٥٣/٧), والمغني في الضعفاء للذهبي (٣٧٠/١) والتقريب (ص: ٣٣٥).
(١٦٠) معجم الصحابة, لأبي القاسم البغوي (٤٣٣/٣).
(١٦١) المرجع نفسه.

قائمة المصادر:

- القرآن الكريم.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر،(مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م)، ج: ١٩.
- آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: ٦٨٢هـ)، (دار صادر – بيروت).
- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، (دار الراية – الرياض، ط: ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ج:٦.
- أطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (دار ابن كثير – دمشق، دار الكلم الطيب– بيروت)، ج:٩.
- الأطراف بأوهام الأطراف، **لولي** الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي، (دار الجنان).
- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، (دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م).
- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد،(دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م)، ج:٥.
- الأنساب، لابي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت٥٦٢هـ)، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)،عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، (دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان).
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (دار هجر، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج:٢١.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، (دار المعرفة – بيروت)، ج:٢.
- برنامج الوادي آشي، لمحمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي، شمس الدين، أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، (دار الغرب الإسلامي، أثينا،

بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، (ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن)، ج:٨.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، (دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م).
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، (المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط:٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، (دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط:١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) ج: ٤.
- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط: ١، ١٤١٩ هـ).
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، (دار الرشيد – سوريا، ط:١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، (مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط:١، ١٣٢٦هـ)، ج:١٢.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م)، ج:٣٥.
- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، (دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط: ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م)، ج:٩.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ط:١٤٢٠،١هـ-٢٠٠٠ م)، ج:٢٤.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة ط: الأولى، ١٤٢٢هـ)، ج:٩.
- الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لمحمد عبد الرحمن الطوالبة، أستاذ الحديث الشريف بجامعة اليرموك، (عمان: المكتبة الوطنية، دارعمار، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).
- الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت: ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، (دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، ط: ٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، (دار التراث للطبع والنشر، القاهرة)، ج: ٢.
- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث، لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت١١٤٣هـ) (مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ط:١، ١٣٥٢هـ-١٩٣٤م).
- ذيل تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت: ٧٦٥هـ)، (دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الرد الوافر، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ)، ت: زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٣٩٣هـ).
- السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (المكتب الإسلامي- بيروت، ط:١، ١٤٠٠هـ)، ج:٢.
- سنن ابن ماجه، لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي)، ج:٢.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، صيدا - بيروت)، ج: ٤.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط:٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م)،ج:١٠.
- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، ط:٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).
- شرح السنة، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت ط:٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ج:١٥.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، (دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، ١٤١٠هـ)، ج:٧.
- الشمائل المحمدية، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، (دار إحياء التراث العربي - بيروت).

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م)، ج:١٨.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣هـ). ج:١٠.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، (عالم الكتب – بيروت، ط:١، ١٤٠٧ هـ)، ج:٤.
- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (دار الكتب العلمية، ط: ١، ٢٠٠٢م)، ج:٢.
- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، (ت: ٢٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، (مكتبة الخانجي – القاهرة، ط:١، ٢٠٠١ م). ج:١٠.
- طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الثانية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.(دار طيبة – الرياض، ط: ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م).
- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (مطابع الحميضي، ط: ١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت: ٨٥٥هـ)، (دار إحياء التراث العربي – بيروت).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت:٨٥٢)، (دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ)، ج:١٣.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، (دار صادر، بيروت، ط: الأولى) ج:٤.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، (الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط:١، ١٤١٨هـ١٩٩٧م).
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (مكتبة الرشد – الرياض، ط:١، ١٤٠٩م)، ج:٧.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الخبري، (مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، د.ت).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لابي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، (مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن

نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م) ج:٤.

- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، (دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م)، ج:٤.
- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، (دار المأمون للتراث – دمشق، ط: ١، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م)، ج:١٣.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م).
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، (مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط:١، ١٩٨٨م– ٢٠٠٩م).
- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت: ٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، (دار السقا، دمشق – سوريا ط:١، ١٩٩٦ م)، ج:٢.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي – بيروت) ج: ٥.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (دار الحرمين – القاهرة)، ج:١٠.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، (دار صادر، بيروت، ط:٢، ١٩٩٥ م)، ج:٧.
- معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ – ٧٥٩ هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد، رائد يوسف العنبكي، مصطفى إسماعيل الأعظمي، (دار الغرب الإسلامي، ط:١، ٢٠٠٤م).
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (مكتبة ابن تيمية– القاهرة، ط:٢) ج:٢٥.
- المعجم المختص بالمحدثين، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، (مكتبة الصديق، الطائف، ط: ١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: ١٤٠٨هـ)، (مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت)، ج: ١٣.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، (عالم الكتب، بيروت، ط:٣، ١٤٠٣ هـ)، ج:٤.

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكتبة الدار- المدينة المنورة – السعودية، ط: ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، (وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر)،ج: ١٦.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، (طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م) أعادت طبعه: (دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان)، ج: ٢.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (دار إحياء التراث – بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، ج:٢٩.
- الوفيات، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، (مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، ١٤٠٢هـ)، ج:٢.